مُسامرةٌ على السُّلَّم

شرحٌ لسُلَّم الأخضريِّ في علمِ المنطقِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مسامرة على السُّلَّم

شرح لسلم الأخضري في علم المنطق

أ.د. عبد العزيز بن علي الحربي

دار ابن حزم

الطَّبْعَةُ الأُولى
١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

9 789959 858597

ISBN: 978-9959-858-59-7

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366
هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

الحمد لله .. خلق الإنسـان، علمه البيان، والصلاة والسـلام على سـيد ولد عدنان، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان.. وبعد:

فقد بدا لي –بعد تردّدٍ– أن أشـارك في وضـع شـرح لطيف، على نظم الأخضري في المنطق.

فوضعت بين يدي طالب العلم هذا الشرح الميسّر، وذللتُه بقواعد مختصرة، وأشربتُه أمثلة سهلة، وألبستُه ثوبًا أدبيًّا، وحلّيتُه بأبيات، وصغتُه في حديث سمر؛ ترغيبًا، وتقريبًا؛ لأن المعلومات العقلية إذا لم ترطّب بما يؤنس الروح كانت ثقيلة، إلى أن تتكشـف معانيها، فإذا كشـف عن معناها، كانت أمتع مما يمتع الروح.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، لا إله إلا هو، ولا قوة إلا به.

أبو محمد

عبد العزيز بن علي الحربي

مكـة المكرمـة

١٩/٣/١٤٤١هـ

قال أبو محمد:

كان بيني وبين أبي اليقظان[1] إلفٌ قديم العهد، لا نعرف سببه، فحَرَّكَنا الشوقُ إلى اللقاء، فوافاني عند السلم، فبادرته، بقول الأول:

ووافيتُ مشتاقًا على بعد شُقَّةٍ يسايرني في كلّ ركبٍ له ذكرُ
وأَستكبرُ الأخبارَ قبل لقائه فلما التقينا صغّر الخَبَرَ الخُبْرُ

فأنشد:

وُصِفْتَ فأحببناك من غير خبرةٍ
فلما اختبرنا جزتَ ما كنت توصفُ

وقول الآخر:

حتى التقينا فلا والله ما سَمِعَتْ
أذْني بأحسنَ ممَّا قد رأى بصري

---

(١) هذه كنية جليسي في هذه المسامرة، وهي شخصية افتراضية، وكل من قرأ هذا الشرح فهو مسامري، وهو أبو اليقظان، فليحسن الصحبة، وليظنّ خيرًا، وليعد النظر حين تعسر عليه بعض المسائل مرة أو مرّتين أو أكثر، وليباحث غيره في ذلك ولو كان دونه في الفهم، فإن من الناس من يحضرُ عقله بحضور غيره، ويقوى به، ولو كان ضعيفًا.

وأنسانا الشوق مشقة الوقوف، فقال: إن لك منطقًا رقيق الحاشية، وعقلا قوي العارضة، والمنطق العذب مع العقل الغواص غاية في تحصيل مرادي، وإني سميرك الليلة، وما شئت من الليالي؛ على أن تفتح لي أبواب علم المنطق من نظم الأخضري.

قال أبو محمد:

فاتفقنا على أن يكون حديثنا في سلّم علم المنطق، في سبع ليالٍ من ليالي الشتاء.

فكان بيننا في الليلة الأولى مسامرة إلى مباحث الألفاظ.

وفي الليلة الثانية إلى المعرفات.

وفي الثالثة: إلى التناقض.

وفي الرابعة: إلى الأشكال.

وفي الخامسة: في الأشكال.

وفي السادسة: إلى الحجج.

وفي السابعة: الحجج.

فقال إنما لاقيتك لتعلمني مما عُلِّمت، قلت: حبًّا وكرامة، فقد صحّ في الحديث: "من كتم علمًا جاء يومَ القيامة مُلجَمًا بلجامٍ من نارٍ"(١).

فألقى سمعه، وما سألني عن شيء حتى بلغنا آخر مجلس جلسناه(٢).

(١) حديث صحيح، رواه أحمد في مسنده، وأبو داوود في سننه، وغيرهما في غيرهما.

(٢) قال أبو محمد: جعلت السمر في سبع ليالٍ؛ على سبيل الاختصار، وللدارس أن يجعل كلّ مجلس مجلسين أو ثلاثة أو أربعة، بحيث تكون دراسة الكتاب في نحو شهر، ولا أرى الزيادة على ذلك.

لماذا ندرس علم المنطق؟

اعلم -يا أبا اليقظان- أن علم المنطق قواعد تنظم الفكر، وهذه قيمة غالية، وأنَّا ندرسه لأمور، منها:

١. تمرين الذهن على التفكير المنظم؛ لأن الانطلاق من التصور إلى التصديق، ومن المقدمة إلى مقدمة أخرى إلى نتيجة، ومعرفة المعاكسات، والمتناقضات، والمغالطات، وتصريف الأشكال، كل ذلك يورث الذهن حدّة وذكاءً، ويُذْهب الفوضوية في التفكير والأحكام، وهذا الأمر ليس من خواص المنطق الذي ندرسه هنا، بل هو فيه، وفيه المنطق النحوي، والرياضي، والعروضي، وغير ذلك.

٢. في كتب التوحيد، والفقه، والتفسير، والمعارف مصطلحات منطقية، ومن النقص في طالب العلم ألا يكون ملمًّا بتلك المصطلحات، وكثيرًا ما يغتم الدارس لجهله بمثل هذا ونحوه، وقد ينغلق عليه الفهم؛ لأنه مبني على معرفة ذلك الاصطلاح، الذي جهله، ومن ثم عني علماء الشريعة بدراسته، أو دراسة نبذة كافية منه.

وقرأتُ هذا المتن في صباايَ مرّتين، صُوِّر لي في إحداهما أنني أدرس علمًا من علوم الآلة، أحفظ قوانينه ومسائله، وما نظم في شوارده وفرائده، وأنَّ مما يزيده قوةً وإشراقًا أن أنظم ما يطول شرحه وتفصيله في أبيات مجملة.

٣. كل علم يجهله المرء، قلَّت فائدته أو كثرت، يفرح به طالب العلم، ويكفي أنه رفع عنه الجهل به، ولو قدّر أنَّه شرٌّ، وعرفه، كانت معرفته نافعة باتفاق العقلاء، كما قيل:

عرفت الشرّ لا للشـــر لكن لتوقّيهِ
ومن لا يعرف الشرّ من الخير يقعْ فيهِ

هذا أكبر ما يذكر في فائدة دراسة علم المنطق.

وقد سمّاه ابن سينا "خادم العلوم"، وسمّاه الفارابيّ "رئيس العلوم"، والغزالي "ميزان العلم".

تذليل

قال أبو محمد:

نظمُ السُّلم نظمٌ سلسٌ لا تعقيد فيه، وعناية العلماء به شرحًا ودراسةً وحفظًا وحواشي دليل على تميزه.

سبع ليالٍ وثمانية أيَّامٍ حسومًا (متتابعات) ونحوها كافيات، لحذق معاني أبيات السلم ومقاصدها إن كنت من متوسطي الذكاء، وكنت خالي الذهن من المشوشات.. وسينكشف لك الأمر عن بدهيّات ويقينيات ومعانٍ ثابتة أصولها في ذهنك، وتمارسها قولًا وعملًا في حياتك وعلمك، وما هي إلا مصطلحات تحفظها، وتقسيمات تضبطها، وقضايا تصدّقها بعد أن تتصورها، فإذا بهذا الفنّ -ولا أبالغ ولا أتزيَّد- كالشمس وضحاها، أو كالقمر إذا تلاها، أو النهار إذا جلّاها.. ولا يستعسر علم المنطق إلا أحد خمسة:

ضعيف الهمة.

أو ضعيف الفهم بالمرّة.

أو فاقد الشجاعة الأدبية.

أو واهم.

أو سمع من يخذّل الناس فيه، فاغترّ، وأصبح كالقانع والمعترّ.

وأوصيك بمذاكرة الأقران، من غير جدال منفّر؛ فإن الأذهان تقوى بحضور أذهان أخرى، وتجعل العقل عقلين، وأفضـــلها ما كان بين اثنين؛ وحين يزيدون على اثنين تتنافر العقول، ويستقل كل واحد منها؛ ابتغاء التميز أو المخالفة، هذا في الغالب.

ولنشرع الآن في ارتقاء السلّم بما نضعه من كلمٍ ميسّر.

فاستعن بالله ولا تعجز، وخذ ما أوتيت بقوة، واستمسك بهذه القواعد الكلية والجزئية، التي وضعتها بين يدي الشرح، واستوثق بعُراها، فإن الخبرة والتجربة دالتان على نفعها ورفعها وسهولتها، وإن التيسير مما يريده الله ويحبّه ويرضاه.

مجلس الليلة الأولى:

المقدمة

قال الناظم رحمه الله:

١- الحَمْدُ لِلَّـهِ الَّـذي قَـدْ أَخْرَجـا	نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا
٢- وَحَـطَّ عَـنْهُمْ مِـنْ سَـماءِ العَقْـلِ	كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الجَهْلِ
٣- حَتى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَةْ	رَأَوْا مُخَدَّراتِـها مُنْكَشِـفَةْ
٤- نَحْمَـدُهُ جَـلَّ عَلـى الإِنْعـامِ	بِنِعْمَةِ الإِيمانِ وَالإِسْلامِ
٥- مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلا	وَخَيْرِ مَنْ حازَ المَقامَاتِ العُلَى
٦- مُحَمَّـدٍ سَـيِّدِ كُـلِّ مُقْتَفَـى	العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفى
٧- صَلَّى عَلَيْـهِ اللهُ مـا دامَ الحِجـا	يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعاني لُجَجا
٨- وآلِـهِ وَصَـحْبِه ذَوِي الهُـدَى	مَنْ شُبِّهُوا بَأَنْجُمٍ في الاهْتِدا
٩- وَبَعْـدُ فَـالمَنْطِقُ لِلْجَنـانِ	نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ(١)

---

(١) الموازنة بين المنطق والنحو موازنة حسنة صحيحة، فإذا كان النحو يصلح اللسان، وتكون به معرفة تطبيق قوانين الإعراب، فكذلك المنطق يوصل إلى الصواب في الحكم.

والمنطق مركوز في الطبائع ويدركه أكثر الناس بطبائعهم، وأما النحو فلم تبق اليوم طبيعة سالمة من اللحن.

ولِـمَا بين النحو والمنطق من تعلق، كان بعض النحاة -وهو الرماني- يمزج كلامه في النحو بالمنطق. حتى قال أبو علي الفارسي عنه: إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء.

١٠- فَيَعْصِمُ الأفكارَ عَنْ غَيِّ الخَطا	وَعَنْ دَقيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
١١- فهاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدا	تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا
١٢- سَمَّيْتُهُ "بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ"(١)	يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ
١٣- وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا	لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قالِصَا(٢)
١٤- وَأَنْ يَكُونَ نافِعاً لِلْمُبْتَدي	بِهِ إِلى المُطَوَّلاتِ يَهْتَدي

من عادة الناظم -رحمه الله- أن يطيل في مقدماته وخواتيمه، وفي ذلك تشويق، غير أنه لا يناسب الاختصار.

فذكر هنا أربعة عشر بيتًا، وفي الخاتمة سبعةَ عشر بيتًا.

فالأصل أن الإنسان منطقي، ولكن ليس كل إنسان نحويًا. وقد طرح أبو حيان التوحيدي في (المقابسات) بين يدي أبي سليمان (أحد أشياخه) أسئلة قال فيها: "إني أجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة، ومشابهة قريبة، وعلى ذلك، فما الفرق بينهما؟ وهل يتعارضان بالمناسبة، وهل يتفاوتان بالقرب منه، فقال: النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي، وجلّ نظر المنطقي في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل.. إلخ".

وكلمة "منطق" مصطلح قديم، لا يعرف من أول من نطق به، ولا تعني في العربية سوى النطق باللسان.

(١) المزيّن.

(٢) ناقصًا.

وما بينهما مئة وثلاثة عشر بيتًا، ومجموعها: أربعة وأربعون بيتًا ومئةُ بيت.

ونظمه سلس سهل، لو قلبته نثرًا لكان مقاربًا للنظم في يسره.

وليس في أبيات المقدمة ما يحتاج إلى شرح.

في جواز الاشتغال به

قال رحمه الله:

١٥- وَالخُلْفُ في جَوازِ الاشْتِغالِ ... بِهِ عَلى ثَلاثَةٍ أَقْوالِ

١٦- فَابْنُ الصَّلاحِ وَالنَّواوي حَرَّما ... وَقالَ قَوْمٌ يَنْبَغي أَنْ يُعْلَما

١٧- وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحةْ ... جَوازُهُ لِكَامِلِ القَريحَةْ

١٨- مُمارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتابِ ... لِيَهْتَدي بِهِ إِلى الصَّوابِ

يقول: الخلاف بين أهل العلم في حكم الاشتغال بالمنطق تعلّمًا وتعليمًا على أقوالٍ ثلاثة:

المنع مطلقًا، والجواز مطلقًا، والجواز لمن كان راسخًا في العلم، قوي الذهن، متشبعًا بعلوم الكتاب والسنة.

فأما الأول: فهو قول تقي الدين أبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤١هـ) وتلميذه محيي الدين يحيى بن شرف النواوي، أو النووي (ت ٦٧٦هـ) وسبب المنع هو ما اشتملت عليه مصنفات المنطق اليوناني من أقوال وأساليب مخالفة للشرع، ولأن الاشتغال بها يصرف عن الاشتغال بما هو أولى، ولأنهم وجدوا بعض المشتغلين به ما بين ملحدٍ، أو موسوسٍ، أو شاكٍّ، أو مبتعدٍ عن علم الأثر، وبالغ ابن الصلاح فقال: يجب إخراج معلمي المنطق من المدارس وأن يستتابوا.

ولا شك أن من قصر حياته أو معظمها عليها، أورثه ذلك جفافًا في الروح، وبعدًا عن الأثر.

وأما الثاني -وهو الجواز-: فهو قول أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) وبالغ في ذلك حتى أوجبه، وكان يقول: لا ثقة بعلم من لا يعرف المنطق، وسمّاه "معيار العلوم" وبعضهم يسمّيه "علم الميزان".

والقول الثالث: التفصيل بين العالم والجاهل، فمن كان عالمًا صحيح الفهم، مشتغلًا بعلم الكتاب والسنة، جاز له أن يتعلّمه، ليهتدي بما تعلمه منه إلى الصواب، ويستعصم به عن الخطأ، ويتضح له ما خفيت نتائجه ودقائقه بما عرف من مقدمات وضوابط مسلمة توصل إلى مسلمات بها. وأما من كان

جاهلًا فلا يجوز أن يتعلمه؛ لأنه ليس له من وسائل الدفاع وقوة الحصانة وكمال القريحة ما يحميه من شبه المتكلمين والفلاسفة ودخائلهم.

هذا هو معنى كلام الناظم -رحمه الله-، واعلم أن في قوله بالحكم بالجواز في القول الثالث مع التعليل بقوله: ليهتدي به إلى الصواب اضطرابًا؛ لأنه إذا كان وسيلة لأن يهتدى به إلى الحق، فتعلّمه واجب؛ لأن الوسائل لها حكم غاياتها، ومن القواعد الصحيحة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ثم كيف يكون كامل القريحة وهو محتاج إلى معرفة مقدمات علم المنطق وقوانينه، فما بعد الكمال إلا النقصان، فإما أن تكمل قريحته به أو تنقص ولا شيء آخر، إلا أن يقال: تبقى قريحته على ما هي عليه، وحينئذٍ فهو علم لا ينفع، وجهل لا يضرّ.. فحسبك بما كان كذلك.

لكننا نقول: إن في هذا المقام أمورًا لابدّ من توضيحها وبيانها:

أوّلها: الخلاف المذكور في الجواز والمنع ليس في الألفاظ والمعاني التي اشتمل عليها هذا المختصر وأمثاله، وغيره من مبسوطات علم المنطق، الذي يبحث في التصورات والتصديقات وغيرها، وإنما الخلاف في مصنفات مشتملة على شبه الفلاسفة والمتكلمين، خرجوا بمسائل علم المنطق ومقدّماته إلى

أمور ليست مما يستدلّ عليها بمسائله، فأخطأوا الطريق ولم يصلوا إلى الغاية، وأمرٌ آخر، وهو أن المشتغلين بالمنطق في ذلك الوقت كانوا ممن عرف عن بعضهم التزندق، والتشكيك في الدين، ولم يكن ذلك من أثر المنطق، فساءت سمعة المنطق من هذه الجهة؛ لأن الناس يحكمون على المنهج من خلال من يمثّله. كما حكم من لا يعرف الإسلام على الإسلام من خلال من شوّه صورته بسلوكه، أو فكره.

الثاني: إن كان في الناس من يمنع من دراسة معنى التصور والتصديق والحجج والبراهين وما يتعلق به، ويحظرها على طالب العلم فهو غالطٌ، والمانع لذلك مقلّد لم يُرد أن يدري ما تشتمل عليه قوانين هذا الفن، ولم يفهم كلام أهل العلم، ولم يكن ابن تيميّة -رحمه الله- من المانعين المحرّمين الاشتغال به وتعلّمه، فقد تعلّمه وحمل منه وقرًا، وكيف يردّ على المنطقيين من لا يدري كلامهم، ولا يعرف مراداتهم، ولكنه يقول: إنه لا يحتاج إليه صاحب الذهن السليم؛ لأن ما صحّ من قوانينه مركوز في الأذهان، يعرفه الإنسان بفطرته وعقله.. وهذا كلام لا غبار عليه، ويقول: فيه مواضع كثيرة، كلحم جملٍ غثٍّ على رأس جبل وعر، وهذا موجود في بعض العلوم.

ومن الإنصاف أن نقول: الجهل به نقص في طالب العلم المشارك في علوم الشريعة والعربية، ولا أراه شرطًا.

وبقي أن نعلم: لماذا ندرس علم المنطق ونشرحه ونحثّ طالب العلم أن يلمّ بقوانينه، هذا ما نعرضه في:

الأمر الثالث: معرفة مقدمات علم المنطق والإلمام بقوانينه قد يكون ضرورة من الضروريات التي يحتاج إليها طالب العلم؛ لأن ألفاظه ومصطلحاته وأساليبه مبثوثة في علوم أخرى، كالتفسير، وأصول الفقه، والعقيدة، والبلاغة، كالجنس، والعرض، والنوع، والكلّي والجزئي، والمتضادين، والمتناقضين، والقياس الشموليّ، وغير ذلك، فهو يتعلّم لغيره من هذه الجهة، لا لذاته، كبعض علوم الآلة، وهو أيضًا من وجه آخر علم يمتع الذهن ويروّضه على فهم عويص المسائل، والربط بين المقدمات والنتائج، وما كان هذا شأنه جدير ألا يزهد فيه طالب العلم بالرغبة عنه وتركه.

ومن وجه ثالث: كل معلوم يعلمه المرء إما أن يكون له ثمرة أو لا، فإن كان له ثمرة حصل للنفس فائدتان، فرح بمعلومٍ كان مجهولًا قبل أن يعلمه، وثمرة نافعة يجنيها مما علمه، وإن لم يكن له ثمرة تحصَّل على الفائدة الأولى، فهب أنّ المنطق مما ليس له ثمرة، ألا تكفي تلك الفائدة في ترغيبك في تعلمه، فكيف

إذا كان فيه منافع أخر.. ولابدّ من التنبيه -هنا- على أمر، وهو أن التعويل على المنطق وأساليبه في فهم المسائل وتصحيحها ومناقشتها واستحضار جزئياته بمعرفة أن هذا جنس، وذلك نوع، وتلك قضية كبرى، وهذه صغرى، مما يورث العيّ ويولّد الحيرة، حتى يكون في الإنسان ما يشبه الوسواس، هكذا رأينا كثيرًا ممن يُعنى بذلك، لاسيما إذا كان الذهن محدودًا، فسيبقى كمن يحفر في مكان واحد، ويكفي أن يكون لك ملكة تدرك بها الأحكام وتعرف بها صحيح القضايا وفاسدها.

واعلم أن بناء العقل المنطقي ليس متوقّفًا على دراسة هذا المنطق الاصطلاحي، بل هو موجود في النحو، وأصول الفقه، والرياضيات.. إلى آخره، أي: في كل تفكير يوصلك بمقدماته إلى نتيجة، ولهذا كانت هذه العلوم لا يدركها إلا الأذكياء، وما رأيت علمًا يبني ذهنًا قويًّا كالنحو والتصريف، والإعراب وحده ينقل الذهن من القاعدة إلى النتيجة إلى النطق بالحكم في لمح البصر، لمن كان على دراية بالإعراب.

واعلم -أيضًا- أن هذا المنطق الذي تدرسه يقال له: المنطق الأرسطي؛ نسبة إلى واضعه "أرسطو"، ويقال له: المنطق الصوري؛ لأن النظر فيه إلى صورة المقدمات والنتيجة، ولا ينظر فيه إلى صحة المادة.

فلو قلت: كلّ عربيّ أبيض، كل أبيض آسيوي = كل عربي آسيوي. الشكل صحيح، ولكن المادة فاسدة، فليس كل عربي أبيض، وما كل أبيض آسيويًّا، وما كل عربي آسيويًّا.

القسم الأول من علم المنطق

التصوّرات

فصل في أنواع العلم الحادث

١٩- إِدْراكُ مُفْـرَدٍ تَصَـوُّراً عُلِـمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِـمْ
٢٠- وَقُـدِّمَ الأَوَّلُ عِنْـدَ الوَضْـعِ لأَنَّـهُ مُقَّـدَّمٌ بِـالطَّبْعِ
٢١- وَالنَّظَـرِيْ مـا احْتـاجَ لِلتَّـأَمُّلِ وَعَكْسُـهُ هُـوَ الضَّـروريُّ الجَلـي
٢٢- وَمـا إِلـى تَصَـوُّرٍ بِـهِ وُصِـل يُدْعى بِقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَلْتَبْتَهِـلْ
٢٣- وَمَـا لِتَصْـدِيقٍ بِـهِ تُـوُصِّلا بِحُجَّـةٍ يُـعْرَفُ عِنْـدَ العُقَـلا

قال أبو محمد:

إنك تعلم -يا أبا اليقظان- أن الله أخرج الناس من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئًا، وجعل لهم سمعًا وأبصارًا وأفئدة، وهي الحواس الظاهرة والباطنة ليدركوا بها الأشياء، والأمور المحسوسة يدركها الإنسان إدراكًا صادقًا لا شكَّ فيه إلا أن يكون في حاسّته خلل، أو لم يكن إدراكه تامًّا، فمن رأى بعينه حجرًا يسقط لم يحتج إلى دليل آخر يصدّق ما رأى، فليس بعد العين أين، وكذلك السمع واللّمس والشمّ والذوق.. والخطأ في الحكم إنما يكون في الأمور التي تحتاج إلى تأمل وإعمال فكر، وتكون الحاجة إلى المنطق في مثل هذه الحالة قائمة؛ لأن المنطق يقدّم لك المعلومات المناسبة للحكم على الشيء، ويدلّك على مواقع الخلل في شرح الألفاظ، ويعرّفك بفاسد القياس وصحيحه، ويقول لك

المنطق الصحيح: أنت حرٌّ في كل ما يجول فيه فكرك، وتُعمِلُ فيه عقلك، وإياك أن تدخل عقلك فيما لا مجال له فيه، ولا يمكن أن يتصوره، كوصف الرُّوح، والحكم في كيفية من أمور الغيب التي لم يخبرك بها وحي، وكيفية صفة الخالق -سبحانه-، فالمنطق علاقته بالعلوم الإنسانية، وهي العلم الحادث.

هذه مقدمة بين يدي هذا الفصل.. أما الكلام عما قاله الناظم فأقرّبه لك -أبا اليقظان- على هذا النحو:

أولًا: المراد بالعلم الحادث علم البشر وغيرهم من المخلوقات؛ لأنهم يعلمون الأشياء عند وقوعها، وعلم الله بكل ما كان، أو هو كائن، أو سيكون، سابق غير حادث بحدوث الأشياء.

ثانيًا: الإدراك: هو اللحاق المتمكّن، قال تعالى: "قال أصحاب موسى إنا لمدركون"، وهكذا الإدراك فيما تسمعه وتبصره.. ولهذا كان معنى قوله تعالى: "لا تدركه الأبصار"، لا تحيط به الأبصار، ولا يلزم من نفي الإدراك نفي الرؤية.

ثالثًا: التصور: تخيّل الشيء حتى تكون له صورة في الذهن.

رابعًا: التصديق: الحكم على الشيء بعد تصوّره، وسمّي تصديقًا؛ لأن كل خبر يحتمل التصديق والتكذيب حين الحكم عليه، ولكنهم اكتفوا بالتعبير بأحد الحكمين وهو التصديق؛ لأنه أشرف من التكذيب، والذوق الرفيع يجنح إليه.

خامسًا: حينما يقال لك: عليٌّ شجاعٌ، يخطر ببالك شخصٌ اسمه عليّ، كما يخطر ببالك معنى "شجاع" كما يخطر ببالك رابطٌ بين عليّ وشجاع، وهذه الثلاثة كلها من باب التصوّر؛ لأنها إدراك لكل جزءٍ وحده، أي: انطباع صورته في الذهن،بلا حكم، فإذا تصوّرت فحكمت فذلك هو التصديق.. وهذا معنى قول الناظم عن التصور:

إِدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

أي: إدراك المفرد عُلِمَ بالتصور عند المنطقيين، ودَرْك: أي: إدراك النسبة بين الشيئين أو الأشياء عُلِم بالتصديق عندهم.

سادسًا: التصوّر مقدّم على التصديق؛ لأنه لا يمكن الحكم على شيء إلا بعد معرفته، ومن ثمّ قالوا: الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره.. وهذا معنى البيت الثاني الذي قال فيه: إن الأول -وهو التصور- مقدَّم في وضعه كتابة وتعلّمًا

وتعليمًا؛ لأنه مقدّم عليه طبعًا؛ لأن الناس يعرفون ذلك ويحكمون على الأشياء بعد تصوّرها.

سابعًا: كلّ من التصور والتصديق يكون ضروريًا ونظريًا، والمراد بالضروري: ما لا يحتاج إلى تأمّل وإعمال فكر، نحو: النار حارّة، الواحد نصف الاثنين. والنظريّ: ما احتاج إلى تأمّل ونظر، كقولهم: الحديد يتمدّد بالحرارة، الاثنان نصف عشر الأربعين، والأرض تدور حول نفسها، كل موجود يصحّ أن تجعل منه فاعلًا أو مفعولًا في الإعراب، الشمس أكبر من الأرض.. وقد يكون في بعض القضايا ما هو نظريّ لدى الجاهل، بدهيّ لدى العالم، فالأمر نسبي.

ثامنًا: التصور النظري، ويقال له: الاكتسابي، يكون في كل مفرد لم يتضح معناه أو المراد به؛ لأنه مبهم أو مشترك مثلًا، نحو: غبر زيد، يحتمل معناه ذهب، أو بقي. والسياق والحال والقرائن هي التي تحدّد المراد، ولا يكون ذلك إلا بعد نظر، وكذلك المراد بزيد.

تاسعًا: إذا تأملت فيما سبق علمت أن التصور يكون ضروريًا ونظريًا، وكذلك التصديق، ولو كانت الأشياء كلها تدرك بالتصور والتصديق الضروريّين، لما جهل الناس شيئًا، ولو كان كلاهما نظريًا للزم التسلسل؛ لأننا لا نستطيع فهم ما لا نعرفه إلا بما نعرفه، فسوف ننتقل حين البحث عن مجهول

إلى مجهول لا نعرفه إلى مجهول ثالث، وهكذا إلى ما لا نهاية، وهذا هو التسلسل، أو نعود إلى شيء بدأنا منه فيلزم الدَّورُ.

عاشرًا: اصطلح المنطقيّون على تسمية الذي يشرح معنى مفردًا بالقول الشارح، وهي المعرّفات، وستأتيك فيما بعد، وجميع الفصول التي ذكرت من هذا الفصل إلى المعرّفات هي مقدّمات لمقاصد التصوّرات ومبادئ لها.. وهذا معنى قوله: "وما به إلى تصوّر وصل إلخ..." أي: الذي وُصِل بسببه إلى التصور يدعى عندهم بالقول الشارح، وقوله: فلتبتهل، تتمّة وعظية لا علاقة لها بما سبق.

حادي عشر: كما اصطلح المنطقيّون على تسمية ما أفاد التصديق بالحجّة، نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق حيّ، فالإنسان حيّ. ونحو: هذا صيني، وكل صيني آسيوي، فهذا آسيوي. وهذا معنى قوله: "وما لتصديق.. إلخ" أي: والذي يتوصل به إلى التصديق والحكم يعرف عند المنطقيين بالحجة.

ثاني عشر: اختلف في التصديق، فقيل: بسيط، وقيل: مركب، وأرى أنه بسيط في الضروري، مركّب في النظريّ.

والقصد: أن وسائل إدراك العلم ثلاث (الحواس، والعقل، والخبر الصادق).

ثالث عشر: رأيت أن أورد في خاتمة هذا الفصل بعضًا من كلم الشعر والنثر يناسب ما تقدم، إمتاعًا للنفس والعقل معًا، وكل ما يمتع الذهن يمتع النفس، ولكنه قد يقع لطالب العلم ألّا يفهم مسألة من مسائله أو لا يفهمها فهمًا تامًّا، فيجد فيما نورده تعويضًا لما فاته، وإتمامًا لما نقص، وعونًا له على الفهم، وإفراحًا للقلب.. ولك أن تدرك منها ما هو من باب التصور، وما هو من باب التصديق..

قال بعضهم -وهو مثل مضروب لما يعرف بديهة-:

اللَيلُ لَيلٌ والنَّهارُ نَهارُ ... والبَغْلُ بَغْلٌ والحِمَارُ حِمَارُ
والدِّيكُ دِيكٌ والحَمَامَةُ مِثْلُهُ ... وَكِلَاهُمَا طَيرٌ لَهُ مِنقَارُ

وقال الشاعر:

لَـمْ يَحْـكِ نَائِلَـكَ السَّـحَابُ وَإِنَّمَـا حُمَّـت بِـهِ فَصَـبِيبُهَا الرُّحَضَـاءُ[1]

وقال آخر:

وأخَفْتَ أهلَ الشرك حتى إنّهُ لتخافُك النطفُ التي لم تُخلقِ

ومن أمثال العرب: كل الصيد في جوف الفَرا.

وفي الحكمة: الصمت أليق بالفتى من منطقٍ في غير حينه.

رابع عشر: المشهور أن أول من قسّم العلم إلى تصور وتصديق: أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) وجرى عليه العمل من بعده.

أنواع الدلالة الوضعية

٢٤- دَلالَـةُ اللَّفْـظِ عَلـى مـا وافَقَـهْ يَـدْعُونَها دَلالَـةَ المُطابَقَـةْ

٢٥- وَجُزْئِـهِ تَـضَمُّنًا، وَمـا لَـزِمْ فَهْـوَ الْـتِزامٌ إنْ بِـعَقْلٍ الْـتَزِمْ

(١) يقول: السحاب حينما أمطر ومنح الأرض الريَّ والخير لم يشبه عطاءك، وإنما أخذته الغيرة فأصابته الحمّى والحسد فتصبّب عرقًا، فهذا المطر إنما هو عرق الحمّى التي أصابت السحاب.. وهذا نوع من الكذب البليغ، والكذب مذموم، ولكن الشعر زخرف من القول، يزين القبيح ويقبح الحسن.

في هذا الفصل قضايا:

١- المراد بالدلالة الوضعية: اللفظيُّ منها، أما الدلالات غير اللفظية، كحمرة الوجه الدالة على الخجل، والصفرة الدالة على الوجل، وما اصطلح عليه الناس من إشارات ورموز وعلامات، كعلامات الترقيم، وإشارات المرور، كلها غير لفظي، وكذلك دلالة الدخان على النار، ودلالة الأنين على التألّم، والصراخ على مصيبة وقعت على الصارخ، ودلالة رنين الجوال على الاتصال، أو الإرسال، أو الإيقاظ، ودلالة المتكلم من الناس على حياته، ودلالة النبض على حياة القلب، وحرارة الجسم فوق أربعين درجة على المرض، وكذلك جميع تحاليل المختبر الدالة على عرض أو مرض.

والمنطق لا يبحث فيها، إنما يبحث في الألفاظ، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

دلالة اللفظ، أي: اللفظ الموضوع ليكون دالًّا على معنى من المعاني.

٢- الألفاظ التي نتكلم بها تدلّ على معانٍ، وعلينا أن نبحث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى، وقد وجدنا أن الدلالات ثلاث:

دلالة مطابقة: يطابق اللفظ فيها المعنى مطابقة تامة، بحيث يكون الاسم صادقًا على جميع أجزاء المسمى، كما في المثل: وافق شنٌّ طبقة، ولنتفق على أن نجعل لفظة "الكعبة" مثالًا للدلالات الثلاث بعد أن نعرف المراد بها، فنقول: إن وافق اللفظ المعنى فهو دلالة

مطابقة، وإن دلّ على جزئه فهو تضمن، وإن دلّ على أمر آخر خارج عنه ليس جزءًا منه بل يشعر به الذهن ويربطه به فهو دلالة الالتزام.

فدلالة الكعبة على البيت المربّع بالمسجد الحرام دلالة مطابقة، ودلالته على الحجر الأسود، أو الحِجْر، أو الركن اليماني، أو السقف، أو الباب دلالة تضمن؛ لأن كل واحد من هذه الألفاظ يتضمنه معنى الكعبة.

ودلالة الكعبة على كونها قبلة يتّجه إليها المصلون دلالة الالتزام، فحينما يرد لفظ الكعبة يربط الذهن بينها وبين هذا المعنى.

وكذلك لفظ الإنسان، فإنه يدلّ على الحيّ الناطق دلالة مطابقة، ويدلّ على الحي، أو الناطق دلالة تضمن، ويدلّ على قابليته للكتابة دلالة التزام.

٣- دلالة الالتزام عقلية لا حسّية؛ لأنها من ربط الذهن بين الشيء وأمر آخر، بحيث إذا وجد أحدهما وجد الآخر.

والقصد: هو بيان الدلالة اللفظية الوضعية؛ فاللغة وعاء الفكر.

ولك أن تذكر قول ابن تيمية في الالتزام:

والفقرُ لي وصف ذاتٍ لازمٌ أبدًا ... كما الغنى أبدًا وصفٌ له ذاتي

أي: الفقر لازم لكل مخلوق بالنسبة للخالق، وهو معنى قوله تعالى: "يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد".

وفي التضمن والالتزام أقول:

إني رأيتـك معرضًـا متجافيًـا ... بدلالـة التضـمين والإلـزامِ
تُثـني علـيّ بقعـدتي وقيـامي ... وتقـول في الغَفَـلات بعـضَ كـلامِ

وقـد يفهم اللازم بـالقول مع قرائن أخرى، وفي واقعـك قصـص كثيرة، وحوادث جمة تشرح لك ذلك.

وربما جعل المرء ما لا يلزم لازمًا، كما ظنّ ذلك الرجل الذي ولدت امرأته غلامًا أسود، وأخبره النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه لا يلزم أن يلد الأبوان -إذا كانا أبيضين- غلامًا أبيض.

فتنبهْ لهذا يا أبا اليقظان.

مجلس الليلة الثانية:

مباحث الألفاظ

قال أبو محمد: ههنا سيذكر الناظم مباحث الألفاظ.

٢٦- مُسْتَعْمَلُ الأَلْفاظِ حَيْثُ يوجَدُ ... إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

٢٧- فَأَوَّلٌ ما دَلَّ جُزْؤُهُ عَلى ... جُزْءِ مَعْناهُ بِعَكْسِ ما تلا

٢٨- وَهْوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْرَدا ... كُلِّيٌّ اَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدا

٢٩- فَمُفْهِمُ اشْتِراكِ الكُلِّيِّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيّ

في هذا الفصل -يا أبا اليقظان- من مباحث الألفاظ مبحثان:

١- اللفظ إما مهملٌ لا وجود له في اللغة العربية، نحو: "بَثَح، وحَثَب" ونحو "ديز" مقلوب زيد، وهذا لا يبحث فيه، وإما مستعملٌ، وقسمه الناظم في البيت الأول إلى: مركَّب ومفرد.. فأما الأول -وهو المركب- فهو: ما دلّ جزؤه على جزء معناه، نحو: العلم نافع، كل من "العلم" و "نافع" يدلّ على جزء من المعنى، وكذلك قام زيد، وعبد الله قائم، وكلّ جملة يصحّ أن تكون مثالًا.

وأما الثاني -وهو المفرد- فهو: ما لا يصحّ أن يكون بعض أجزائه دالًّا على معناه، نحو: إنسان، فليس فيه من أجزائه ما يفيد بعض المعنى؛ لأنه لا يقبل التجزئة، فالألف أو النون أو السين، لا يدلّ شيء منها

على الحيّ الناطق وهو الإنسان، وهكذا كل كلمة مفردة.. وهذا معنى قوله: "بعكس ما تلا"، أي: بعكس القسم الذي تلا، أي: تبع المركب في التقسيم الذي في البيت الأول، وهو المفرد.

٢- اللفظ المفرد ينقسم إلى قسمين: الأول: كلّيّ، والثاني: جزئي.

فأما المفرد الكلّي فهو: ما صلح معناه الواحد في الذهن لأكثر من شيء، كالإنسان، والحيوان، والزمان، والطير، وغير ذلك، وعرفه الناظم بما معناه: ما يفهم الاشتراك، أي: ما لم يمنع تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه، ومثل له الناظم بالأسد الذي يصدق على الحيوان المفترس، وأفراد هذا الحيوان كثير، كل منها يشترك في معنى "أسد" فكان كلّيًّا.

وإذا كان الكلي: ما أفهم الاشتراك، فالجزئي ما لم يفهم الاشتراك؛ لأنه لا يصلح لاشتراك أكثر من واحد، كزيد، وعليّ، وصالح، وجبل أحد، وغار ثور، والكعبة.

تنبيهات:

الأول: لا يستقيم البيت الثاني إلا بضم الزاي من (جُزُء) في قوله: "على جزء معناه"، وهو لغة فصيحة، وقرأ بها شعبة عن عاصم.

الثاني: الكلّيّ أنواع:

أ. كلّي لا كفؤ له ولا نظير، يمتنع أن يكون معه غيره، وهو الله.

ب. كلّي يتصور وجوده غير أنه لم يوجد، كبحر من عسل، أو جبل من زئبق، أو إنسان طويل إلى السماء، أو القمر.

ج. كلّيّ لا يمكن أن يقع أصلًا، كاجتماع الضدين والنقيضين[1].

د. كلّيّ وجد منه أفراد كثيرة، له حد ينتهي إليه، كالإنسان، والأسد.

هـ. كلّيّ لا نهاية له كالعدد، ونعيم الجنة.

الثالث: قد يكون في الجزئي ما لا جزء له كباء الجرّ، وحروف القسم؛ لأنها وضعت على حرف واحد.

---

(١) الضدّان، كالبياض والسواد، والنقيضان، كالوجود والعدم.

الرابع: الاسم إذا كان مركبًا، نحو: عبد الله، وعبد الرحمن، وشيخ الإسلام، هو من قبيل الجزئي؛ لأنه بعد أن صار اسمًا مركبًا، لا يدلّ بعض لفظه على بعض معناه، بل يدلّ بجملته على ذات واحدة وحسب.

ثم قال المصنف -رحمه الله-:

٣٠- وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فيها انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ أَوْ لِعارِضٍ إِذا خَرَجْ

يقول: انسب الأوّل -وهو الكلّيّ- للذاتي، فتقول: كلّيّ ذاتيّ، وذلك إذا كان داخلًا في الذات، كالحي الناطق بالنسبة للإنسان، فإن الحياة والنطق داخلان في ماهية الإنسان، فإن كان خارجًا عن الذات سمّي عرضيًّا، كالمشي بالنسبة للإنسان.

وإنما يكون الداخل في الماهية الجنس والفصل فقط.

ثم قال:

٣١- وَالكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ

٣٢- وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

الكلّيّات: جمع كلّيّ، منسوب إلى "كلّ"، يقول: الكلّيّات التي هي مقدّمات التصورات خمسة بلا نقصان، وهي: الجنس، والفصل، والعرض العام، والنوع، والعرض الخاص.

فأما الأول، وهو الجنس: فهو ما يشمل أنواعًا مختلفة في حقائقها، كالحيوان، جنس يشمل الإنسان والإبل والخيل وسائر الحيوان، فهي أنواع يجمعها صفة الحياة، وإن كانت أصنافها مختلفة من حيث حقيقتها؛ لأن حقيقة الإنسان غير حقيقة الخيل، وحقيقة الخيل غير حقيقة الأسد، وهكذا.

وبهذا تعرف النوع أيضًا.

وهو: كلّيّ يقال على كثيرين[1] مختلفين في عددهم، متفقين في حقيقتهم، ويسأل عنه بـ: ما هو؟

وللتقريب يمكن أن يقال في بيانه، النوع: صفة جماعة متفقة بالصورة ويجمعها معنى واحد، كإنسان بالنسبة إلى أفراده، فإن كل إنسان لا يختلف في

(١) قوانين اللغة تمنع جمع كثير على كثيرين، وكنت أرى ذلك، ولكني أجنح اليوم إلى جواز استعمالها مع الكراهة.

حقيقة الإنسانية عن الآخرين، فالإنسانية هي التي تجمعهم وتعمّهم وإن كثرت أفرادهم.

وأما الفصل: فهو ما يفصل الشيء عن بقية الأنواع؛ لأنك علمت أن الجنس يعمّ أنواعًا كثيرة، فإذا قلت عن الإنسان: إنه حيوان، جئت بمعنى جامع يعمّ الإنسان وغيره، فتحتاج بعده إلى ما يفصل الإنسان عن سائر الحيوان، فتقول: الناطق، فيكون هذا فصلا، فصلت الإنسان عن جنسه، فأصبح نوعًا، وكذلك إذا قلت عن الإنسان: جسم حساس، أو نامٍ، غير أن الفصل فيه نسبيٌّ، وليس تامًّا؛ لأنه يشترك معه أنواع أخرى من الحيوان في الإحساس، أو النمو، ولكن لما كان الجنس بعيدًا وهو (جسم)، كان الفصل بعيدًا أيضًا.

وهم يشترطون في الفصل أن يكون من ذات الماهية داخلا فيها، فالناطق - مثلًا- جزء من الماهية؛ لأن المراد بالنطق: ملكة النطق والتفكير التي في الإنسان وإن لم يتكلم أو يفكر، فالجنين في بطن أمه: حيوان ناطق، والنائم: حيوان ناطق، ويقولون: إنه لا يمكن تصور الإنسان إلا بالناطقية.. والمقصود أن الذي ينفعنا في الفصل هو الإتيان بما يخرج غيره، ويبقيه وحده.

وأما العَرَض فهو قسمان: العرض الخاص، والعرض العام.

فأما الخاصّ، ويسمّى الخاصة، فهو كالضاحك بالنسبة للإنسان، والفرق بينه وبين الناطق، أن الناطق داخل ماهية الإنسان، والضاحك خارجها، وفي هذا التفريق ما فيه، وليس هذا موضع بحثه، والمراد بالضاحك: ملكة التعجب الموجودة في الإنسان وإن لم يضحك.

وكذلك الكاتب، يعدّ من نوع العرض الخاص عندهم، وهو أوضح من "الضاحك"؛ لأنهم يتفقون على أنه يمكن تصور الإنسان من غير أن يتصور كونه كاتبًا.

وأما العرض العام: فهو كالماشي بالنسبة للإنسان، وإنما كان عامًّا؛ لأنه يشترك فيه مع الإنسان غيره من الأنواع الأخرى التي تمشي، والمراد بالمشي أيضًا: إمكان المشي عند الاستطاعة، وإن لم يكن ماشيًا، فالـمُقْعَد، والعاجز، والمريض، والنائم، والجالس، كلٌّ منهم: إنسان ماشٍ، وهكذا سائر الحيوانات التي تمشي، ومثله أيضًا في تعريف الإنسان بأنه: الحيوان المتنفّس.

وأما قوله:

وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ   جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

فيقصد به الجنس الذي هو أول الكليات الخمس التي ذكرها؛ لأن من الجنس ما هو قريب، ومنه ما هو بعيد، ومنه ما هو بينهما، ومثال ذلك قولك عن الإنسان: إنه شيء، هذا أبعد الأجناس، ويسمّى جنس الأجناس، وأقرب من ذلك أن تقول عنه: جسم، وأقرب منه أن تقول: حيّ، فالأول بعيد، والثالث قريب، والثاني وسط، ومنهم من يجعل الثاني والثالث نوعًا بالنسبة للأوّل، ولا غضاضة في ذلك، فهو جنس بالنسبة إلى ما تحته، نوع بالنسبة إلى ما فوقه.

والحاصل أن الجنس البعيد هو الذي لا جنس فوقه، كالجوهر أو الشيء بالنسبة للإنسان، والقريب الذي ليس تحته جنس، كالحيوان بالنسبة للإنسان.

وإدراك الكلّيات من علامة تميز الإنسان عن الحيوان، كما يقول المنطقيون.

والمتأمل في أحوال الحيوان غير الإنسان يجد أن في ذلك تفاوتا بينها، فمن الحيوان ما يكاد يغلب الإنسان في الحيلة وبعض التدبير، ومنها ما هو دون ذلك.

وإنك لترى الثيران وهي كثيرة العدد مجتمعة، وتسطو على واحدٍ منها لبؤة، وتفترسه، وسائرها ينظر إليه، وربما أدبرت فارّة، وما أظن المانع هو الخوف المجرد، بل هو ضعف في الإدراك..!

في بيان نسبة الألفاظ إلى المعاني

٣٣- وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلا نُقْصَانِ

٣٤- تَواطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاشْتِراكُ عَكْسُهُ التَّرادُفُ

هذا الفصل يشرح العلاقة بين الأسماء والمسمّيات، أو الألفاظ والمعاني، وهي من حيث الجملة:

إما أن يكون الاسم واحدًا والمعنى واحدًا.

أو يكونا مختلفين.

فأما ما كان الاسم فيه واحدًا والمعنى واحدًا فهو:

المتواطئ: مثل إنسان، يصدق على كلِّ فردٍ من أفراده، ويتواطأ اللفظ والمعنى فيه تواطؤًا تامًّا، كدلالة المطابقة، فليس في بني الإنسان من هو أقل في الإنسانية من آخر أو أكثر.

وأما ما لم يتحد فيه اللفظ والمعنى فهو أربعة أنواع:

١. أن يتّحد اللفظ ويكون معناه متفاوتًا، كالأبيض حينما تصف به الإنسان أو الورق، تقول: هذا إنسان أبيض، وهذا ورق أبيض، وبالضرورة نعلم أن بياض الورق ليس كبياض زيد، وكقولك: الله موجود، والكون موجود، اللفظ واحد، والمعنى من حيث الإطلاق واحد، ولكن الذي جعل المعنى متفاوتًا هو الموصوف؛ لأنّ كلًّا من الموجودين له وجود يناسبه، والله -جل جلاله- ليس كمثله شيء في ذاته، ولا صفاته، ولا أفعاله، والتخليط في صفات الحق ونفيها من أسبابه المساواة بين الصفات دون النظر لموصوفاتها، ويسمّى هذا النوع المشكِّك (بكسر الكاف)؛ لأن من نظر في أصل المعنى في أفراده ظنّه متواطئًا، وإذا نظر فيها باعتبار التفاوت حسبها من المشترك، فيحصل له التشكك.

٢. أن يختلف اللفظ والمعنى، كالإنسان، والحجر، والجبل، والجمل، والسماء، والأرض، والذهب، والماء، كلّ لفظٍ من هذه الألفاظ له معنى خاص به، الإنسان له معنى، والحجر له معنى، فههنا لفظان ومعنيان، وهكذا الباقي، ويسمّى هذا النوع بالمتخالف، ويطلق على ما هو أوسع من ذلك[١].

---

(١) وهذا النوع من التخالف يقال له: التباين، ويطلق التخالف أيضًا على العموم المطلق، كالإنسان والحيوان، والعموم الوجهي، كالكلام والكلم في مصطلح النحويين.

٣. أن يتّحد اللفظ ويختلف المعنى، ويسمّى المشترك، أي: المشترك في اللفظ المختلف في المعنى، كالعين، لفظ يطلق على العين التي تبصر، والعين التي تجري، وعلى الجاسوس، وعلى الدينار، وكلفظ العجوز، يطلق في اللغة العربية على أكثر من مئة معنى، منها: المرأة المسنة، والشابة، والإبرة، والأسد، واليد اليمنى، والقبلة، والذئب، والذئبة.. إلخ، ومن العلماء من ينكره، ومنهم من لا يثبته في القرآن، أو في القرآن والسنة..

وأورد فيه السيوطي سبعة أقوال في نظمه لجمع الجوامع، المسمّى بـ "الكوكب الساطع" فقال:

ذُو الاشْـتِرَاكِ وَاقِـعٌ فِي الأَظْهَرِ ... وَقَـدْ نَفَـاهُ ثَعْلَـبٌ وَالأَبْـهَرِي
وَفِـي القُـرَانِ نَجْـلُ دَاوُودَ نَفَـى ... وَآخَـرُونَ فِي حَـدِيثِ المُصْـطَفَى
وَقِـيلَ: وَاجِـبٌ، وَقِـيلَ: مُمْتَنِـعْ ... وَقِـيلَ: بَـلْ بَـينَ النَّقِيضَـينِ مُنِـعْ[1]

---

(١) حاصل معنى الأبيات: أنهم اختلفوا في وقوع المشترك إلى أقوال سبعة:

١. أنه واقع جائز غير واجب.

٢. جائز غير واقع.

٣. غير واقع في القرآن، وهو قول طائفة من أصحابنا، كمحمد بن داوود الظاهري، ولا أقول به.

٤. غير واقع في القرآن، ولا في الحديث.

٥. واجب الوقوع؛ لأن المعاني أكثر من الألفاظ. =

٤. أن يختلف اللفظ، والمعنى مؤتلف، وهو المسمّى بالمترادف، كإنسان وبشر، والسيف والصارم، والقلب والفؤاد والجنان والخَلَد، ومثله كثير، وقد اختلف الأقدمون في مثل هذا، والصحيح أنه لا وجود لكلمتين مختلفتين في اللفظ ومعناهما واحد على التمام، نعم؛ نقول: الفؤاد هو القلب، والإنسان هو البشر، ولكننا عند النظر في الاشتقاق نجد في معنى بشر ما لا نجده في إنسان، فمادة "بشر" في المعنى غير مادة "أنِس"، وكذلك الفؤاد والقلب والجنان.

والخلاصة: النسب خمس:

١. التواطؤ: وهي نسبة معنى كلّي في أفراده بتساوٍ.

٢. التشكيك: وجود معنى كلي بتفاوت.

٣. التخالف: أن يختلف اللفظ والمعنى.

٤. الاشتراك: أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى متعددًا.

٥. الترادف: أن يتفق المعنى ويتعدد اللفظ.

٣٥- وَاللَّفْـظُ إِمَّـا طَلَـبٌ أَوْ خَبَـرُ   وَأَوَّلٌ ثَلاثَـةٌ سَتُـذْكَرُ

٣٦- أَمْـرٌ مَـعَ اسْـتِعْلا وَعَكْسُـهُ دُعـا   وَفي التَّسـاوِي فَالْتِمـاسٌ وَقَعـا

= ٦. ممتنع الوقوع لما فيه من إلباس.

٧. ممتنع بين النقيضين فقط، كوجود الشيء وانتفائه. والحق أنه واقع في الكتاب والسنة وكلام العرب.

هذان البيتان –يا أبا اليقظان– في الإنشاء والخبر.

يقول: اللفظ المستعمل إذا كان أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا، أو تمنيًا (وهذه أقسام الطلب) فهو طلب، وهو إنشاء.

وغير الطلب: خبر.

والأول، وهو الطلب، إما أن يكون:

١- أمرًا إذا كان من الأعلى للأدنى، كأمر الرئيس للمرؤوس، والأب لابنه، والشيخ لتلميذه، وهذا معنى الاستعلاء.

٢- دعاء، وهو من الأدنى للأعلى، كالعبد حين يطلب ربه، ويقول: اغفر لي.

٣- التماس، وهو من مساوٍ إلى مساوٍ، كالأخ مع أخيه، والزميل مع زميله، والزوجة مع ضرّتها.

في بيان الكلّ والكلّيّة والجزء والجزئية

٣٧- الكُلُّ حُكْمُنا عَلى المَجْمُوعِ ... كَكُلُّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ

٣٨- وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِما ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِما

٣٩- وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّةْ ... وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

في هذا الفصل -يا أبا اليقظان- مباحث دقيقة، تشرح الفرق بين إطلاقات متقاربة.. وبدأ المصنف بتعريف الكلّ، والفرق بينه وبين الكلّيّة، فقال: الكلّ: حكمنا على المجموع، أي: حكمنا على مجموع أجزاء الشيء، كقولك: طلاب الجامعة مجتهدون، وأساتذتهم علماء، ففي هذين المثالين حكم على مجموع الطلاب من حيث الجملة، وعلى الأساتذة من حيث الجملة أيضًا، وإلا ففي الطلاب من ليس بمجتهد، وفي الأساتذة من ليس بعالم، ويمثل له في كتب البلاغة القديمة وكتب المنطق بحديث ذي اليدين الذي قال للنبي -صلى الله عليه وسلم- حينما صلّى إحدى صلاتي العشيّ ركعتين: أنسيتَ أم قَصُرت الصلاة، فقال له النبي -صلى الله عليه وسلم-: كلّ ذلك لم يقع.. وليس في ذلك دليلٌ على هذا المعنى، بل هو دليل على نفي الجميع لا المجموع، إذ لا يُتصور في مثله نفي المجموع؛ لأنه يدور بين أمرين (النسيان، أو القصر).

وقد روي أن ذا اليدين قال له: بل بعض ذلك قد كان.

وهذا من المواضع المستدركة على الناظم رحمه الله.

ومن المحققين من استثنى هذه الصورة التي هي عبارة عن عموم بعده نفي بخلاف ما لو كان النفي قبل "كل" بأن كان مثلا: "لم يقع كل ذلك"، فحينئذٍ يحمل على نفي المجموع، ويكون من باب الكلّ.. وكلام النبي -صلى الله عليه وسلم- الذي ذكرته أشار إليه الناظم بقوله: "ككل ذاك ليس ذا وقوعِ".

وفي البيت الثاني ذكر الناظم معنى الكلّيّة، وقال: إنها حكم على أفراد الكل، ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى: "﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة الرحمن: ٢٦] وقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: كلُّكم لآدم، ونحو: الإنسان حيوان، أو: الحجر جماد، ويقابلها الجزئية، وهو الحكم على البعض، كأن تقول: بعض الإنسان حيوان، ونحو قوله تعالى: "وقليلٌ من عباديَ الشكور". وهذا معنى قوله: "والحكم للبعض هو الجزئية".

والفرق واضح بين الكلّ والكلّيّ.

ولا يشترط في الكلي ولا في الكلية أن يكون الخبر مسندًا إلى "كل".

وفي كتاب المقابسات، لأبي حيان التوحيدي [المقابسة: ٨٥] ذكر فروقًا أخرى، منها: أن الكلّي صادق على كل أجزائه، كالحيوان بالنسبة للإنسان، والفرس، والأسد، والطير، كل واحد منها حيوان، وتسميتها بالحيوان متأخرة عن أجزائها.

والكلّ: كالعدد عشرة، لا تستطيع أن تطلق على واحد من جزئياته عشرة.

ثم أراد الناظم في آخر البيت أن يشير إلى معنى الجزء، فقال: "والجزء معرفته جليّة"؛ لأنه يقابل الكلّ؛ لأن الكلّ مكون من أجزاء، كل واحد منها يسمّى جزءًا، كالجدار بالنسبة للبيت هو جزء منه، وكالفرد من الناس هو جزء منهم، وكذلك الجماعة من الناس تسمّى جزءًا، أي قسمًا، فاتضح بهذا أن الجزء يكون بمعنى القسم، أو الفرد، أو القطعة من الشيء أو الأشياء.

واعلم أن الكلّ عند المنطقيين هو مجموع الشيء، حكم عليه أم لم يحكم، وتقييد الناظم له بالحكم عليه، مما أخذ عليه.

مجلس الليلة الثالثة:

المعرّفات

قال أبو محمد: درسُنا في سمرنا هذا -يا أبا اليقظان- في المعرِّفات... إلخ

٤٠- مُعَـرِّفٌ إِلَـى ثَلاثَـةٍ قُسِـمْ ... حَـدٌّ وَرَسْـمِيٌّ وَلَفْظِـيٌّ عُلِـمْ

٤١- فَالحَـدُّ بِـالجِنْسِ وَفَصْـلٍ وَقَعَـا ... وَالرَّسْـمُ بِـالجِنْسِ وَخاصَّـةٍ مَعَـا

٤٢- وَنَـاقِصُ الحَـدِّ بِفَصْـلٍ أَوْ مَعَـا ... جِـنْسٍ بَعيـدٍ لا قَريـبٍ وَقَعَـا

٤٣- وَنَـاقِصُ الرَّسْـمِ بِخَاصَّـةٍ فَقَـطْ ... أَوْ مَـعَ جِـنْسٍ أَبْعَـدٍ قَـدِ ارْتَـبَطْ

هذا الفصل في التعريفات: ويقال لها: المعرِّفات (بكسر الراء) وهي ثلاثة أنواع:

١ - تعريف بالحد. ٢ - تعريف بالرسم. ٣ - تعريف باللفظ.

فأما التعريف بالحدّ والرسم فكل منهما ينقسم إلى قسمين، والمجموع أربعة:

١. تعريف بالحدّ التامّ، ويكون بالجنس القريب والفصل، كتعريف الإنسان بأنه: حيوان ناطق، وكتعريف الخمر بأنه: شراب مسكر.

٢. تعريف بالحدّ الناقص، ويكون بالفصل وحده، كتعريف الإنسان: بالناطق، أو الخمر: بالمسكر، ويكون أيضًا بالجنس البعيد مع الفصل،

كتعريف الإنسان بأنه: الجسم الناطق، والخمر: بأنه شيء مسكر، أو: مائع مسكر، أو: مادة مسكرة، وهذا معنى ما أراده في البيت الثالث.

٣. تعريف بالرسم التامّ، ويكون بالجنس والخاصة، كتعريف الإنسان بأنه الحيوان الضاحك: أو الحيوان الكاتب.

٤. تعريف بالرسم الناقص، ويكون بالخاصة فقط، كتعريف الإنسان بالضاحك أو الكاتب.. أو مع جنس بعيد، كتعريف الإنسان بأنه جسم ضاحك، أو: جسم كاتب.

وقوله: "عُلِم" في البيت الأول تكملة للبيت وحسْب.

ثم قال الناظم:

٤٤- ومـا بلفظـيٍّ لـديهم شُـهِرا ... تبـديل لفـظٍ برديـفٍ أشـهرا

من أنواع التعريف: ما كان باللفظ، بأن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له، كتعريف البعير بالجمل، والغمام بالسحاب، والغضنفر بالأسد.

ثم قال:

٤٥- وشـرطُ كـلٍّ أن يُـرى مطَّـرِدا ... منعكسًـا وظـاهرًا لا أبعـدا

٤٦- ولا مسـاويًا ولا تجـوّزا ... بـلا قرينـةٍ بهـا تُحُـرِّزا

٤٧- ولا بمـا يـدرى بمحـدودٍ ولا ... مشـتركٍ مـن القرينـة خـلا

يقول: شرط كل من الحدّ والرسم (التعريف): أن يكون مطّردًا منعكسا، أي يكون مانعًا جامعًا، كما قال السيوطي أيضًا في نظم جمع الجوامع:

الجـامع المـانعُ حـدّ الحـدِّ أو ذو انعكـاسٍ إن تشأْ والطّرْدِ

والجامع: هو الذي يجمع أفراد المعرف، بحيث لا يفوت منها شيء، كقولك عن الإنسان: ناطق، فإذا جمعت الجامع والمانع قلت: الإنسان حيوان ناطق.

والشرط أيضًا في التعريف: أن يكون ظاهرًا لا بعيدًا؛ فلا يصحّ تعريف الغامض بأغمض منه، كأن تعرف الأسد بالغضنفر.

ولا مساويًا، كتعريف العدد الفرديّ: بما ليس بزوجيّ، والمتحرك: بما ليس بساكن.

ولا يجوز أن يكون التعريف بالمجاز، بلا قرينة، كأن تعرف الشجاع بالأسد، أو البليد بالحمار، فإن وجدت قرينة لفظية أو حسيّة، كأن تشير إليه، أو تقول: أسد يرمي، وحمار يكتب، فجائز.

وكذلك لا يكون التعريف بلفظ تنبني معرفته على معرفة المعرَّف، كتعريف العلم بأنه معرفة المعلوم.

ولا يجوز التعريف بالمشترك، كتعريف الشمس بالعين، فإن وجدت قرينة بأن قلت: الشمس: عين مضيئة، ساغ ذلك.

ثم قال:

٤٨- وعندهم من جملة المردودِ أن تُدخِل الأحكامَ في الحدودِ

الحدّ تعريف، لا حكم، ولهذا منع المنطقيّون أن يعرّف الشيء ببيان حكمه، فلا تعرف الصلاة بأنها المفروضة، ولا الفاعل بأنه المرفوع، فهذا معيب لديهم. والخطب هيّن، فهذا المنع لا يحرّم حلالاً، ولا يحلّ حرامًا، ولكن الدِّقة في التعريف توجبه.

ويجوز في البيت أن تقول: أن تُدخَلَ الأحكامُ، أو تَدخُلَ الأحكامُ، أو: تُدْخِل الأحكامَ.

ثم قال:

٤٩- ولا يجوز في الحدود ذكرُ أو وجائز في الرسم فادرِ ما رَوَوا

لا يجوز منطقيًّا أن تقول في التعريف: الشيء هو كذا أو كذا، كأن تعرف البليد، بالغبي، أو الذي لا يفهم.

هذا إذا كانت "أو" للشكّ، أما إذا كانت للتقسيم فجائز.

وهذا في الحدّ، أمّا الرسم فيجوز ذكر "أو"، فتقول: الإنسان ضاحك، أو كاتب.

والفرق بين الحدّ والرسم: أن الذات لا يكون لها إلا فصل واحد، ولا يكون لها فصلان بحيث يصحّ جعل التالي بدلا عن الأول.

ويجوز أن يكون لها خاصّتان، كما مضى في المثال.

والخلاصة أن شروط التعريف بالحدّ والرسم:

- أن يكون جامعًا لأفراد المعرف، مانعًا من دخول غيرها.
- وأن يكون ظاهرًا ليس بأخفى من المعرف ولا مساوٍ.
- وألا يكون بلفظ مجازي بلا قرينة.
- وألا تنبني معرفته على معرفة المعرَّف.
- وألا يكون بلفظ مشترك.
- وألا يكون بالحكم، ولا بـ (أو) التي للشك.

وبهذا نكون قد ختمنا الكلام عن القسم الأول (التصوّرات) وأدركنا العلاقة بين الفكر واللغة، وأنواع الدلالة، ونسبة الألفاظ للمعاني.

فاصل قصير.. !!

قال أبو محمد: هذه نزهة في حديقة الشعر، نستروح بها بين التصورات والتصديقات، وما هي منفصلة عما نحن به، وإنْ هي إلا أشعار على ألسنة المنطقيين، بقريحة المحبين.

قال أحدهم:

والله لـــو رمــتُ في غرامــي — إلــزامَ مــن عنــه قــد نهــاني
أقمــتُ مــن حــاجبَي حبيبِــي — عليــه بُرهانًــا اقــتراني[1]

وقال آخر في تضمين "البرهان":

تــالله مــا لمعــذّبي في حُســنِهِ — شبَهٌ، فــأيُّ حشًــا عليــه لــم يَهِمْ
لامُ العِــذارِ ومــيمُ مبســمِهِ علــى — مــا أدّعــي مــن حُسنِهِ بُرهــان (لِمْ)

وقال شاعر في المنطقيين، ومانعةِ الجمع والخلوّ، والمنفصلة:

للمنطقيّــــين أشــتكي أبــدا — عــينَ رقيــبٍ فليتَــه جَمعــا
صــادرَها مــن أحبّـها فــأبى — أن تختلــي ســاعةً وتجتمعــا

(١) أي: اقترانيًا، وحذف الألف وقف ربيعة.

كيف غدت دائمًا وما انفصلتْ　　مانعةُ الجمع والخُلوِّ معا

وقال آخر في تضمين المتواطئ والمشكك:

ويقلُّ إتلاف النفوس تلفُّها　　لفوات حظٍّ منك لم يستدركِ
أملي يشكُّ وعفوُكُم متواطئٌ　　فأصار من متواطئٍ ومشكِّكِ
ما لي سواك، لمن أمدُّ يد الرجا　　متمسكًا، يا ملجأ المتمسّكِ

وقال آخر:

لم يدرِ ما علمُ الخليل فيفتدي　　ببيان ذاك ولا حُدُودَ المنطقِ

وقال آخر في الدور والتسلسل:

وما بالُ برهانِ العِذارِ مسلّمًا　　ويلزمه دورٌ وفيه تسلسلُ

وقال آخر في القياس:

ما للقياس الذي ما زال مشتهرًا　　للمنطقيين في الشرطيّ تسديدُ
أمَا رأوا وجهَ من أهوى وطُرَّتَهُ　　فالشمسُ طالعةٌ والليل موجودُ

وقال آخر في العَرَض:

فالجسم بالٍ ذو وَبالٍ بعدكمْ　　أبدًا به عَرَضُ الشُّحوب جديدُ

وقال آخر في الإشارة إلى المحمول الذي يقابل الموضوع في المنطق:

تَجَنَّ واعتبْ تجدْ مني بذاك رضًا ... والعذرُ إن شئتَ مسموعٌ ومقبولُ
ولم أؤاخذْك في ذنبٍ ولا عَتَبٍ ... فالذنبُ والعَتْبُ متبوعٌ ومحمولُ

وقال آخر:

عجبتُ لها أنّى يكونُ غناؤُها ... فصيحًا ولم تفغَر بمنطقِها فما

ولي لغزٌ في المنطق:

يرومُ شهودي عنده وصدودي ... يريد لأنْ أبقى بغير رقودِ
تعلَّمَ منع الجمع بعد خلوِّهِ ... ومانع جمعٍ معْ خلوٍّ وجودي
وحمَّلني جمع النقيض ورفعه ... ولم يرضَ أن أبكي بدار ثمودِ

وستعلم معنى ما خفي عليك من مصطلحات منطقية فيما سيأتي من الكتاب، فلا يكن في صدرك حرج.

القسم الثاني: من علم المنطق

التصديقات

القضايا وأحكامها

٥٠- ما احْـتَمَلَ الصِّـدْقَ لِذاتِـهِ جَرى ... بيْنَهُـمُ قَضِيَّـةً وَخَبَـرا
٥١- ثـمَّ القَضَـايا عِنْـدَهُم قِسْمانِ ... شَرْطِيَّـةٌ حَمْلِيـةٌ وَالثَّانـي
٥٢- كُلِّيَّـةٌ شَخْصِيَّـةٌ وَالأَوَّلُ ... إِمَّـا مُسَـوَّرٌ وَإِمَّـا مُهْمَـلُ
٥٣- وَالسُّـورُ كُلِّيَّـا وَجُزْئِيَّـا يُـرَى ... وَأَرْبَـعٌ أَقْسَـامُهُ حَيْـثُ جَـرى
٥٤- إِمَّـا بِكُـلٍّ أَوْ بِـبَعْضٍ أَوْ بـلا ... شَيْءَ وَلَيْسَ بَعْضَ أَوْ شَبَهٍ جَلا
٥٥- وَكُـلُّها مُوجَبَـةٌ وَسالبَـهْ ... فَهْـيَ إِذاً إِلـى الثمـانِ آيبَـهْ
٥٦- وَالأَوَّلُ المَوضُـوعُ فِـي الحَمليَّـهْ ... وَالآخِـرُ المَحـمُولُ بِالسَّـوِيَّهْ
٥٧- وَإِن عَلَـى التَّعلِيقِ فِيهَـا قَـد حُكِـمْ ... فَإِنَّـهَا شَرطِـيَّةٌ وَتَنقَـسِمْ
٥٨- أَيـضًا إِلَـى شَرطِـيَّةٍ مُتَّصِـلَهْ ... وَمِثْـلِهَا شَرطِـيَّةٍ مُنفَصِلَـهْ
٥٩- جُـزآهُمَا مُقَـدَّمٌ وَتَـالِـي ... أَمَّـا بَيَـانُ ذَاتِ الِاتِّصَـالِ
٦٠- مَـا أَوجَبَـتْ تَـلازُمَ الجُـزأَينِ ... وَذَاتُ الِانفِصَـالِ دُونَ مَيْـنِ
٦١- مَـا أَوجَبَـت تَنافُـرًا بَينَهُمَـا ... أَقسَامُـهَا ثَلاثَـةٌ فَلتُعلَـمَا
٦٢- مَـانِعُ جَمـعٍ أَو خُلُـوٍّ أَو هُمَـا ... وَهـوَ الحَقِيـقِيُّ الأَخَـصُّ فَاعلَمَـا

الآن حصحص الحق، يا أبا اليقظان..!

هنا مبادئ التصديقات، ولا يكون التصديق إلا بعد التصور، وقد فهمتَه.

والقضية: خبر، والخبر: كلام يصحّ أن يقال لصاحبه: أنت صادق، أو كاذب.

وسيذكر المصنف في هذا الباب: تقسيم القضايا، وأنها شرطية وحملية، وأن الحملية قسمان: كلية وشخصية، وأن موضوع الكلية إما مسوّر، وإما مهمل، وأن السور كلّي وجزئي، وأن التسوير إما أن يكون بـ (كل) أو (بعض) أو (لا شيء) أو (ليس بعض..) وشبه ذلك.

وكل تلك القضايا -وهي أربع- تنقسم إلى موجبة وسالبة، والمجموع ثمانية.

ويسمّى الجزء الأول في القضية موضوعًا، والثاني محمولًا.

ولمّا فرغ من القضية الحملية شرع في بيان القضية الشرطية؛ لأن الحكم فيها مبني على الشرط، وهذا معنى قوله: وإن على التعليق فيها قد حكم... إلخ.

وتنقسم إلى: شرطية متصلة، وشرطية منفصلة. والجزء الأول فيها يسمّى: مقدّمًا، والآخر: تاليًا.

والشرطية المتصلة: ما أوجبت تلازم المقدم والتالي.

وأما المنفصلة، فتوجب التنافر بين الجزأين.

وأقسامها ثلاثة:

مانع جمع، أو مانع خلو، أو مانع لهما. وهو الأحق باسم الانفصال.

هذا موجز معاني أبياته، وما أسهلها..!!

وإليك البيان التفصيلي لذلك:

قولنا: زيدٌ شاعرٌ.

هذه الجملة المفيدة نسميها (قضية)؛ لأننا قضينا لزيد بالشاعرية.

وهي (خبر)؛ لأنه يصحّ تصديقها وتكذيبها.

وإذا سبقها استدلال فهي (نتيجة)، وإذا كان جزءًا من الاستدلال فهو (مقدمة).

وفي علم المعاني إسناد خبري.

وأما تسمية كل جزء منهما:

فهو في علم المنطق: موضوع ومحمول.

كالإناء الذي وضع فيه ماء، الماء محمول، والإناء موضوع ليكون فيه الماء.

وقوله: ثم القضايا عندهم قسمان.. إلخ

أي: القضية تنقسم إلى قسمين:

حملية، وشرطية، وسيأتي الكلام عن الشرطية.

القضية الحملية:

الجزء الأول من القضية الحملية هو الموضوع كما تقدم، والجزء الثاني هو المحمول، وهي قسمان:

- شخصية، وهي التي يكون موضوعها شخصيًّا واحدًا، نحو: زيدٌ كاتب.

- كليّة، وهي التي يكون موضوعها كليًّا، سواء أكان لها سور أم ليس لها سور.

والسور: إما أن يكون جزئيًا، نحو: بعض المساجد جوامع، أو كليًّا، نحو: كلّ طير له جناح.

والحاصل أن القضية الحملية بناءً على ما سبق تتفرع إلى فروع ثمانية، على هذا النحو:

- زيد شاعر: شخصية موجبة.
- زيد ليس بشاعر: شخصية سالبة.
- الإنسان ذو روح: كلية مهملة موجبة.
- الإنسان ليس جمادًا: كلية مهملة سالبة.
- كل إنسان ذو روح: كلية مسوَّرَة موجبة.
- بعض الإنسان ذو روح: جزئية مسوَّرَة موجبة.
- بعض الإنسان ليس جمادًا: جزئية مسوَّرَة سالبة.
- لا شيء من الإنسان جمادًا: كلية مسوَّرَة سالبة.

فهذه ثمانية.

الشرطية المتصلة:

هي التي يكون الحكم فيها مبنيًّا على صدق المقدمة الأولى أو كذبها، مثال ذلك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

هذا المثال مؤلف من جزأين:

الشمس طالعة – النهار موجود.

ولا يتمّ الثاني إلا بالأول.

ومثاله في الفقه: إن كان هذا مسكرًا فهو خمرٌ.

أو: إن كان هذا خمرًا فهو حرام.

أو علم الحديث: إن كان الساقط من السند صحابيًّا فالحديث مرسل.

وفي الطب: إن كان هذا عسلًا فهو شفاء.

وفي النحو: إن كان هذا حرفًا فهو مبني.

وفي البلاغة: إن كان الكلام استعارة فهو مجاز.

وفي الاعتقاد: إن كان هذا معطِّلًا فهو مشبِّه[1].

وفي علم الفلك: إذا حالت الأرض بين القمر والشمس كان خسوف القمر.

وهذه علاقة لزوميّة.

وقد تكون اتفاقية، لا تعلم باللزوم، نحو:

إذا كان الحيوان منتصب القامة فهو إنسان، فإنه لا علاقة بين انتصاب القامة والإنسان إلا الاتفاق.

وكذلك لو قلت: إذا كان المعلم موجودًا فسيّارته واقفة.

لا تلازم بين وجوده ووقوف السيارة، ولكن الصدق فيها من باب الاتفاق.

الشرطيّة المنفصلة:

هي التي تتركب من قضيّتين حمليّتين، بينهما تباين أو عناد.

---

(١) لأنه لم يعطّل إلا لما شبّه.

ويستعمل فيها "إمّا" ويسمّى طرفاها "مقدّما" و "تاليا".

وهي ثلاثة أقسام:

مانعة جمع، نحو: هذا إما أبيض أو أسود.

يستحيل أن يكون الشيء أبيض أسود في الوقت نفسه، لكن يمكن ألا يكون أبيض ولا أسود، فهذه مانعة جمع فقط، ولا تمنع خلوّ الشيء منهما.

مانعة خلوّ، نحو: هذا إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود، فهذه لا تمنع الجمع، فقد يكون الشيء غير أبيض وغير أسود في الوقت نفسه، كأن يكون أصفر، مثلا، ولكنها تمنع أن يخلو الشيء من غير البياض أو غير السواد، فكل شيء تراه إما أن يكون غير أبيض، أو غير أسود.

مانعة جمع وخلو، نحو: الشيء إمّا أن يكون موجودًا أو معدومًا، والعدد إمّا زوج أو فرد، فهذا لا يمكن فيه الاجتماع، ولا يمكن فيه الخلوّ أيضًا.

مجلس الليلة الرابعة

التناقض

٦٣- تَـنَاقُضٌ خُلْـفُ القَضِيَّتَـيْنِ فِـيْ ... كَـيْفٍ وَصِـدْقِ واحِـدٍ أَمْرٌ قُـفِيْ

التناقض: من النقض، قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [سورة الكهف:الآية]، ويقال: نقضت الحبل، أي: فككت خيوطه.

وهو في الاصطلاح المنطقي: اختلاف القضيتين في الكيف (السلب والإيجاب) بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، وهذا التعريف واضح معناه في البيت. وقوله: "وصدقِ واحدٍ.." بكسر القاف وهو مضاف، وليس منوّنًا.

إذن؛ الشرط في التناقض: أن يكون الاختلاف في الإيجاب والسَّلب، ولابد من صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى، فإن اختلفا في السلب والإيجاب ولم تكن إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، نحو: زيد متحرك زيد ليس بساكن؛ فليس تناقضًا.

٦٤- فَـإِنْ تكُـنْ شَخْـصِيَّةً أَوْ مُـهْمَلَـهْ ... فَنَـقْضُـها بِالْـكَـيْـفِ أَنْ تُـبَدِّلَـهْ

٦٥- وَإِنْ تكُـنْ مَحْصُـورَةً بالسُّـورِ ... فَانْـقُضْ بِـضِدِّ سُـورِها المَـذْكُورِ

أي: فإن تكن القضية شخصية.. إلخ.

القضية إما أن تكون شخصية، نحو: زيدٌ كاتب، أو كليّة، نحو: الإنسان كاتب، أو مسوّرة، نحو: كل إنسان حيوان، أو: بعض الحيوان ليس بإنسان.

فنقض الشخصية: زيد ليس بكاتب، ونقض المهملة: ليس الإنسان بكاتب..

وأما المحصورة بالسور، فكما قال:

٦٦- فَـإِنْ تَكُـنْ مُوجبَـةً كُلِّيَّـهْ ... نقِيضُـهـا سَـالِبَةٌ جُزْئِيَّـهْ

٦٧- وَإِنْ تكُـنْ سَـالِبَةً كُلِّيَّـهْ ... نَـقِيضُها مُوجبَـةٌ جُزْئِيَّـهْ

لم يُبق لنا الناظم سوى ذكر الأمثلة:

فالموجبة الكلية: كل إنسان حيّ.

نقيضها: سالبة جزئية: ليس بعض الإنسان بحيّ.

وهي كاذبة كما ترى.

والسالبة الكلية، نحو: ليس شيء من الإنسان بكوكب.

نقيضها: موجبة جزئية، نحو: بعض الإنسان كوكب.

وهي كاذبة أيضًا، وهذا هو الشرط في التناقض، وهو أن تكون إحدى القضيتين صادقة، والأخرى كاذبة.

وقوله: "نقيضها..." الأصل: فنقيضها، بالفاء، وهو الأصل في جواب الشرط، وحذفها جائز في الضرورة، ومنه في الشعر:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـنَاتِ اللهُ يَشْـكُرُهَا وَالشَّـرُّ بِالشَّـرِّ عِنْـدَ اللهِ مِـثْلَانِ

ولمعرفة التناقض فائدة كبيرة في البحث والمناظرة، فإذا قال المسيحيّ: عيسى إله، قال له الموحِّد: بل عبد الله ورسوله.

وإذا قال أحدٌ: التدخين نافع، قيل له: بل ضار.

والضار والنافع لا يجتمعان ولا يرتفعان في مخلوق، إلا باختلاف الأحوال، أو الأزمان، أو النية. وهذا شأن النقيضين، لا يجتمعان في شيء واحد، ولا يرتفعان عن شيء واحد، فالشيء إما أن يكون موجودًا أو معدومًا، زوجًا أو فردًا، ضارًّا أو نافعًا.. إلخ.

تنبيه: التناقض لا يتحقق إلا بشروط ثمانية، وهي:

وحدة الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة الشرط، ووحدة الكل والجزء، ووحدة الزمان، ووحدة المكان، ووحدة الإضافة، ووحدة القوة والفعل. مثال ذلك: (زيد قامَ، زيد لم يقم) قد يكون (زيد) الأول غير الثاني، فيختلف الموضوع، وقد يكون القيام الأول من النوم، والثاني من القعود، فيختلف المحمول، وقد يكون رضيعًا أو مقعدًا، فينتفي الشرط، وقد يكون المراد بقيامه في المسجد، وعدم قيامه في البيت، فيختلف المكان، أو قام بكرةً، ولم يقم عشيةً، فيختلف الزمان، وكذلك لو قلت: الخمر في الزجاجة مسكر، الخمر في الزجاجة غير مسكر، أي: بالفعل، والأولى بالقوة.

فلم يتحد القوة والفعل، والمثال صادق أيضًا على الكل والجزء؛ لأنه إذا كان قطراتٍ يسيرة لا يسكر.

والكل والجزء، نحو: هذه الحمامة سوداء، هذه الحمامة ليست سوداء، إذا كان فيها بقعة بيضاء مثلا.

وكذلك إذا قلت: الجوال مغلق، إذا كان على خدمة موجود، الجوال غير مغلق، إذا أردت أنه يمكن الاتصال منه؛ لأن الإغلاق فيه جزئي.

وحذق هذه المعاني ضروريٌّ جدًّا لطالب العلم، وكثير من الاختلاف الواقع في الجدل يذهل فيه المجادل عن هذه المعاني، فيظنّ التناقض فيما لا تناقض فيه، ويطول الجدل إلى أن يكون عقيمًا لا فائدة فيه.

ولهذا حين يتنبه أحد الخصمين إلى خروج الآخر عن المراد يقول له: أنت في وادٍ وأنا في وادٍ.

وأزيد على الشروط الثمانية المذكورة شرطًا تاسعًا، وهو اتحاد المفاهيم والاصطلاح، فقد يكون للموضوع معنى عند قوم، ومعنى آخر عند آخرين، ويجوز إدخال هذا في اتحاد المحمول.

العكس المستوي

العكس من أيسر أنواع الاستدلال، وهو مستعمل في كلام العامة، فضلا عن الخاصة، وكثيرًا ما تسمع أحدهم يقول لك في الرد عليك: بالعكس.

والغالب أنهم يريدون بذلك التناقض، لا العكس المنطقي.

٦٨- العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ   مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

٦٩- وَالكَمِّ إلاّ المُوجِبَ الكُلِّيَّهْ   فَعَوَّضُوها المُوجِبَ الجزْئِيَّهْ[1]

العكس: مطلق التبديل، وقلب الشيء، تقول: عكست الكوب: إذا جعلت أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه.

وهي في اصطلاحهم: تبديل جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيفية والكمّ، إلا في الموجبة الكلية؛ لأننا لو عكسناها مع نفسها لم تَصْدُق.

فتعكس موجبة جزئية.

---

(١) في نسخة: فَعَوضُها الموجَبةُ الجزئيهْ، أي: بدلُها: الموجبة الجزئية، وأما ما هو مثبت في الأصل، فمعناه: أن المنطقيين عوضوها بما يوجب الجزئية.

والفرق بين التناقض والعكس: أن التناقض لابد فيه من كذب إحدى القضيتين، أمَّا العكس فيشترط فيه بقاء الصدق وبقاء الكيفية أيضًا.

مثاله: كل إنسان جسم، عكسه: بعض الجسم إنسان.

وهذا مثال للموجبة الكلية التي تنعكس موجبة جزئية، وهي التي استثناها الناظم.

ومثال الجزئية الموجبة: بعض الفاكهة تفاح، عكسها: موجبة جزئية أيضًا: بعض التفاح فاكهة.

ومثال المهملة الموجبة: العنب فاكهة، عكسها: موجبة جزئية: بعض الفاكهة عنب.

٧٠- وَالعَكْسُ لازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتيْنِ فَاقْتَصِدْ

٧١- وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ ... لِأَنَّهَا في قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

يقول: العكس حتم لازم لكل ما وجد من القضايا سوى ما اجتمع فيه الخستان (السلب والجزئية).

وكذلك المهملة السلبية لا عكس لها؛ لأنها تساوي الجزئية.

مثال ما اجتمع فيه الخِسَّتان: ليس بعض الحيوان أسدًا، عكسها: ليس بعض الأسد حيوانًا، وهي كاذبة، والشرط في العكس بقاء الصدق.

ومثال المهملة السالبة: الحيوان ليس بإنسان، فهذا يحتمل الصدق؛ لأنه يصحّ أن تقول: بعض الحيوان ليس بإنسان، وهذه جزئية، وهذا معنى قوله: لأنها في قوة الجزئية، لكن عكسه ليس كذلك، فلا يصح قطعًا أن نقول: الإنسان ليس بحيوان، ولا يصح أيضًا: بعض الإنسان ليس بحيوان.

٧٢- وَالعَكْسُ في مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ   وَلَيْسَ في مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

معنى البيت: العكس ثابت في القضايا المرتبة التي إذا قدّمت فيها أو أخرت اختلّت، وهذا في الحمليات، والشرطيات المتصلة.

وأما المرتب بالوضع فهو في الشرطية المنفصلة، فإذا قلت: العدد إما زوج وإما فرد، أمكنك أن تقول: العدد إما فرد أو زوج، ولا يختلف معناه.

واعلم أن العكس ههنا يقال له: العكس المستوي، أو المستقيم، وسمّي بذلك؛ لأنه واضح لا عوج فيه، وهناك نوعان آخران، هما: عكس النقيض الموافق[١]، وعكس النقيض المخالف[٢].

واعلم -أيضًا- أن وجه الانتفاع بالتناقض والعكس، أن دحض دليل الخصم في بعض الأحوال لا يكون إلا بإبطال النقيض، أو بيان صدق عكس ما يدعيه؛ لأننا نستدل بصدق القضية على صدق عكسها، كما أننا نبطل النقيض بنقيض، فإن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، كما علمتَ.

والحاصل أن:

- الكلية الموجبة، عكسها: موجبة جزئية.
- الجزئية الموجبة، عكسها: مثلها.
- المهملة الموجبة، عكسها: موجبة جزئية.

---

(١) مثاله: كل إنسان حيوان، عكس نقيضه الموافق: كلُّ لا حيوان لا إنسان.

(٢) مثاله: كل إنسان حيوان، عكس نقيضه المخالف: لا شيء من لا حيوان لا إنسان.

وكل ذلك صادق.

وسمّي الموافق موافقًا لموافقته في الكيف (السلب والإيجاب) فكل من القضيتين في المثالين مثبت.

وأما النقيض المخالف، فإنه مخالف في الكيفية، كما ترى.

- السالبة الجزئية، لا عكس لها.
- المهملة السلبية، لا عكس لها.

وقد عرفت الأمثلة فيما تقدّم.

القياس

قال أبو محمد: الليلةَ -يا أبا اليقظان- درسُنا إمتاع العقول:

ههنا مقاصد التصديقات، والكلام السابق عن القضايا وأحكامها في مبادئ التصديقات.

والقياس استدلال مبني على مقدمات، أما الاستدلال بالنقيض والعكس فهو استدلال مباشر.

والقياس من حيث هو قياس ضرورة عقلية، لدى الإنسان، بل لدى سائر الحيوان، ولولا القياس والنظر في الأشباه والنظائر، ما صنعت السيارات، ولا الطائرات، فإن عقل الإنسان محدود، ولا يستطيع أن يخترع شيئًا ليس له شبيه، بل لا يستطيع أن يتصوّر شيئًا لا يشبهه شيء في ذهنه.

وفي النوادر الشعبية: قصة رجل ولد أعمى، وذات لحظة ارتدّ إليه بصره، ثم عمي كما كان، ولم يكن حوله شيء يبصره إلا ديك، فكانوا إذا ذكروا له شيئًا، قال: كيف شبهه من الديك؟ إذا ذكروا الجبل، أو الجمل، أو الفيل، أو النملة، أو

الذئب، أو النسر، قال: هل هو أكبر من الديك؟ هل هو مثله؟ هل هو أصغر منه؟ هل لونه كلونه؟ هل هو طائر؟ هل هو ذو رجلين ومنقار وريش.. إلخ.

يقول ذلك ليقيس ما لم يرَ على ما رأى.

ووسيلة ذلك: السمع والبصر والفؤاد، وبها نعرف ونقيس، قال جل شأنه: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [سورة النحل:٧٨]، وجاء بعدها ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة النحل:٧٩]

وهل كان صنع الطائرات إلا قياسًا على الطير؟!

فقياس الغائب على الشاهد ضرورة، وهو نوع من التقريب إلى الحقيقة، والقياس المنطقي الذي ندرسه هنا هو غير القياس الذي درسناه في أصول الفقه، فالقياس هنا مقدمات تفضي إلى نتيجة ضرورية ما دامت المقدمات صحيحة، لكن هذا القياس لا حاجة إلى أكثره؛ فإنك إذا قلت: كل إنسان ذو روح، وزيد إنسان، النتيجة: زيد ذو روح.

فهي كما ترى تطويل بلا طائل، ونتيجة ظاهرة ابتداءً، بخلاف ما كان مبنيًّا على الجزئيات التي يكون فيها استقراء، فإننا وجدنا فلانًا وفلانًا وفلانًا وخلقًا لا يحصون، وجدناهم ذوي أرواح، فكانت هذه الكلية، فالحكم المبني على الجزئيات هو الذي جعلنا نقول: كل إنسان ذو روح، وهذا القياس هو المعول عليه، وأما القياس الكلي فمحل جدل قديم، والمحققون على أنه قليل الفائدة.

والقياس الأصولي مبني على العِلل، والشبه بين الأصل والفرع، وإثبات العلّة على أن ذلك مراد الشارع عسير، وإلحاق الفرع بالأصل في الحكم ظنّ، والظنّ لا يغني من الحقّ شيئًا.

وقد وجدنا في الشرع ما يخالف القياس: كمسح ظاهر الخفّين دون باطنهما، وغسل الوجه والأطراف للمحدِث بالريح، وموضع الحدث لا يغسل، وأمور كثيرة ذكرتها في مقدمة كتاب "المصفّى في فقه الشريعة".

والقياس في اللغة: التقدير، كما نقدر القماش بالمتر، أو بالذراع، وفي المنطق: قول مؤلف من أقوال متى سُلِّمت يلزم عنها لذاتها[1] قول آخر، ولك أن تقول:

---

(١) قولهم: لذاتها: احتراز من نحو: عبد الله مساوٍ لزيد، زيد مساوٍ لعمرو = عبد الله مساوٍ لعمرو.

هو تطبيق الكلّي على جزئياته لمعرفة حكم الجزئي، وهو اقترانيٌّ، واستثنائيٌّ، وسيأتي بيان ذينك.

قال الناظم في هذا المعنى:

٧٣- إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايا صُوِّرا ... مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرا

والقياس إذا أطلق، يراد به قياس الشمول، بقسميه الآتيين.

ثم قال:

٧٤- ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... فَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاقْتِرانِي

٧٥- وَهْوَ الَّذي دَلَّ على النَتيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بالحَمْلِيَّةِ

فهذه النتيجة صحيحة، لكن السبب في ذلك لم يكن من ذات المقدمات، بل هو من شيء آخر، وهو أن المساوي للمِثْل مساوٍ للمِثْل الآخر.

القياس الاقتراني خاصٌّ بالقضايا الحملية، كما قال، وهو: قياس مشتمل على النتيجة أو نقيضها بالقوة، لا بالفعل[1]، أي: تكون النتيجة غير مذكورة بالفعل لكنها مفهومة، فهي -إذن- مذكورة بالقوة.

ويمثّل له بنحو: العالم متغيِّر، كلّ متغير حادث، النتيجة: العالم حادث. كلّ من (العالم) و (الحادث) موجود في المقدمتين. (العالم) أُخذ من الصغرى، و (حادث) أُخذ من الكبرى.

وهذا معنى دلالته على النتيجة بالقوة أو المعنى.

وكذلك لو قلت: زيد نمَّام، وكل نمَّام غير محبوب = زيدٌ غير محبوب.

القاعدة الكلية: كل نمام غير محبوب، والجزئي في المثال: زيد، والنتيجة: كونه غيرَ محبوب.

وسمي اقترانيًّا؛ لأنه يُقرَن فيه المحمول في الصغرى بالموضوع في الكبرى، وسمّيت المقدمة مقدمة هنا لتقدمها على المطلوب.

---

(١) ولكي تفهم معنى قولهم: بالقوة والفعل، انظر إلى النواة والنخلة، وقل: النواة هي نخلة بالقوة، والنخلة نخلة بالفعل.

و"ثُمَّ" في البيت الأول للترتيب الذكْرِي.

وقوله: "واختصّ بالحملية" أي: اختصّ بالقضايا الحملية، لا بالشرطية، وهو رأي مستضعف؛ لأنه يجوز أن تقول: كلما كانت الشمس طالعة، كان النهار موجودًا، وكلما كان النهار موجودًا كانت الأرض مضيئة.

ثم قال:

٧٦- فَإِنْ تُرِدْ تركيبَهُ فَرَكِّبا مُقَدِّماتِهِ عَلى مَا وَجَبا

أي: إن أردت تركيب القياس، فركب المقدمات على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى.

ثم قال:

٧٧- وَرَتِّبِ المُقَدِّماتِ وَانْظُرا[1] صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرا

٧٨- فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّماتِ بِحَسَبِ المُقَدِّماتِ آتِ

(١) أصلها: وانظرنْ: فقلبت نون التوكيد الخفيفة ألفًا.

يقول: إذا أردت وضع المقدمات فرتّبها ترتيبًا صحيحًا؛ لأن المقدمات الصحيحة تنتج نتيجة صحيحة.

لأن النتيجة لازم، واللازم لا يكون صحيحًا إلا إذا صحّ ملزومه.

وأما إذا كانت المقدمة فاسدة، فالنتيجة فاسدة، وربما كانت صحيحة، كأن تقول: كل إنسان طائر، وكل طائر حيوان، النتيجة: كل إنسان حيوان، وهذا صحيح، ولكن المقدمة فاسدة. فالإنسان ليس طائرًا، ولهذا تقع المغالطات والمشاغبات بين كثير من المتجادلين بسبب مقدمات فاسدة، يخفى فسادها على الخصم، أو يتساهل في التسليم بها.

٧٩- وَمـا مِـنَ المُقَـدِّماتِ صُـغْرَى فَيَجِـبُ انْـدِراجُها فِـي الْكُـبْرَى

القياس لابد أن يشتمل على مقدمتين (صغرى، وكبرى) ومن التركيب الصحيح: أن تكون المقدمة الصغرى هي المشتملة على الحدّ الأصغر، مندرجة في الكبرى، كما مثلنا بقولهم:

العالم متغير، وكل متغير حادث = العالم حادث.

وتقول في المقدمات المتعدّدة: عليّ طالب علم، كل طالب علم مجتهد، كل مجتهد محمود، كل محمود موفق، النتيجة: عليّ موفق.

ثم قال:

٨٠- وَذاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْراهُما وَذاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْراهُما

ليس في هذا البيت غير بيان المقدمتين (الصغرى، والكبرى).

يقول: المقدمة الصغرى هي ذات الحدّ الأصغر، وهو موضوع النتيجة، في المثال السابق "العالم متغير".

والمقدمة الكبرى: صاحبة الحدّ الأكبر "كلّ متغيّر حادث".

٨١- وَأَصْغَرٌ فَذاكَ ذُو انْدِراجِ وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتاجِ

الحدّ الأوسط: هو الجامع بين المقدمتين، المكرر المشترك بينهما، وهو كلمة "متغيّر، وكلّ متغيّر".

فلفظة "المتغير" المتكررة، لا تجدها في النتيجة.

والنتيجة كما عرفت: العالم حادث، والحد الأصغر يندرج في الأكبر، وهذا البيت يغني عن البيت الذي قبله، كما قال الشارحون.

مجلس الليلة الخامسة:

فصلٌ في الأشكال

قال أبو محمد: أرأيت ليلتنا البارحة يا أبا اليقظان؟

قال: نعم، قلت: فإنها كانت متعة العقل، وهذه الليلة أمتع، وإذا كان من الناس من يجعلها صداع العقول، فسنجعلها شفاءها..!

٨٢- الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلاءِ النَّاسِ　　يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

٨٣- مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوارُ　　إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

قد علمت أن القضية: جملة تحتمل الصدق والكذب.

نحو: الدنيا فانية.

وهنا يقول لك: الشكل عند هؤلاء الناس، الذين هم المنطقيون، يطلق على قضيتي القياس مجرّدتين من غير اعتبار السُّور؛ لأنه إذا اعتبر السور سمّيت المقدمتان ضربًا.

والضرب: هو مقدمة القياس باعتبار الكمّ والكيف.

فالشكل هو هيئة القياس الحاصلة من اقتران الحد الأوسط، بالأصغر والأكبر.

ومن الأشكال ما نتيجته صادقة مطلقًا، ومنها ما نتيجته كاذبة مطلقًا، ومنها ما تصدق حينًا، وحينًا تكذب.

وكل ما لا ينتج نتيجة صادقة لا عبرة به.

ومن ثم وضع المنطقيون شروطًا لكل شكل كي يستقيم.

٨٤- وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ

أي: للمقدمات أربعة أشكال، باعتبار الحد الأوسط، وهو المكرر، نحو:

زيدٌ مصريٌّ، كل مصريٍّ أفريقي = زيد أفريقي.

جملة "كل مصريّ أفريقي" حدّ أوسط.

وكونها أربعة أشكال قسمة عقلية لا تزيد.

لأن الحد الأوسط إما أن يكون محمولًا في الصغرى، وموضوعًا في الكبرى، وهو الذي أشار إليه بقوله:

٨٥- حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

نحو: هذا عِلمٌ، كل علم نافع = هذا نافع.

فكلمة "علم" محمولة في المقدمة الأولى (الصغرى) وهي في المقدمة الثانية (الكبرى) موضوعة.

ونحو: الرفق زين، وكل زَين واجبٌ التحلي به = الرفق واجب التحلي به.

ثم قال في الشكل الثاني والثالث:

٨٦- وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ

صدر البيت تضمّن الشكل الثاني.

والشكل الثاني: أن يكون الحدّ الأوسط محمولًا في كلتا المقدمتين (الصغرى والكبرى) نحو:

كل إنسانٍ نامٍ، لا شيء من الجماد ناميًا = لا أحد من الناس جماد.

والنصف الثاني من البيت تضمن الشكل الثالث، وهو:

أن يكون الحدّ الأوسط موضوعًا في كل من المقدمتين، نحو:

كل مغربي أفريقي، كل مغربي عربي، بعض الأفريقي عربي.

ونحو: كل المصلين يتجهون إلى القبلة، كل المصلين مسلمون، بعض المتجهين إلى القبلة مسلمون.

واعلم أننا إذا قلنا: بعض المصلين، لا يلزم أن الباقين ليسوا كذلك.

كما أنك لو قلت: هذا جميل، لا يلزم منه أن يكون من عداه غيرَ جميل؛ فمفهوم المخالفة في المنطق غير معتبر.

وقال في الشكل الرابع:

٨٧- وَرَابِـعُ الأَشْـكَالِ عَكْـسُ الأَوَّلِ   وَهْيَ عَلى التَّرْتِيبِ فِي التَّـكَمُّلِ

وهو: أن يكون الحدّ الأوسط موضوعًا في الصغرى، ومحمولًا في الكبرى، نحو: كل نبات ينمو، كل مزهر نبات، بعض ما ينمو مزهر. وهذه الأشكال في القوة على هذا الترتيب، والرابع أقلّها قوةً وآخرها رتبة[1].

ثم قال:

٨٨- فَحَيْثُ عَنْ هـذا النِّظَامِ يُعْدَلُ   فَفَاسِـدُ النِّظَـامِ .....

---

(١) بل هو مستضعف لدى كثير، ولم يعتدّ به الفارابي، وابن سيناء، والغزالي. والسبب في ضعفه أنه خارج عن سَنَن القياس، فالأصل في المثال أن تقول: هذا نبات ينمو، وكل ما ينمو يزهر = هذا يزهر. ولكننا عكسنا حركة الفكر، وحكمنا بموضوع الكبرى، وهو "مزهر" على محمول الصغرى وهو "النمو" أي: حكمنا على ما ينمو أنه مزهر.

مراده: أنه لا يجوز العدول عن هذه الأشكال الأربعة، وكل ما عداها فهو فاسد.

ثم قال:

٨٨- ....أَمَّـــــا الأَوَّلُ

٨٩- فَشَــرْطُهُ الإِيْجَـابُ فِـي صُـغْرَاهُ وَأَنْ تُــرَى كُـلِّيَّـــةً كُبْــرَاهُ

والمعنى: شرط صحة نتيجته: أن تكون الصغرى موجبة، والكبرى كلية، كما مثلنا.

ثم قال:

٩٠- وَالثَّـانِ أَنْ يَخْتَـلِفَا فِي الْكَيْـفِ مَعْ كُـلِّـيَّةِ الْكُبْـرَى لَـهُ شَـرْطٌ وَقَـعْ

أي: شرط إنتاج الشكل الثاني: أن تختلف المقدمتان في الكيف مع كلية الكبرى.

وقد علمت أن الكيف هو السلب والإيجاب.

وقوله: "والثانِ" بحذف الياء، وهو جائز، والأفصح الإتيان بالياء في الاسم المنقوص المعرف، والعكس بالعكس في المنكَّر، يجوز فيه إثبات الياء، والأفصح الحذف.

كما قال ابن مالك:

وحَـذْفُ يَـا المَنقُـوصِ ذِي التَّنـوِينِ مَـا ... لَـمْ ينْصَـبَ أولَـى مِـن ثُبُـوتٍ فَاعْلَمَـا

ثم قال الأخضري:

٩١- وَالثَّالِثُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُـرَى كُلِّيَّـةً إِحْـدَاهُمَا

الشكل الثالث: شرط إنتاجه: أن تكون الصغرى موجبة، وأن تكون إحدى المقدمتين كلية.

ثم قال في شرط إنتاج (الرابع) واستثناء صورة منه:

٩٢- وَرَابِـعٌ عَـدَمُ جَمْـعِ الخِسَّـتَيْنْ ... إِلاّ بِصُـورَةٍ فَفِيهَـا يَسْـتَبِينْ

٩٣- صُـغْرَاهُمَا مُوجِبَـةٌ جُزْئِيَّـةْ ... كُبْرَاهُمَـا سَـالِبَةٌ كُلِّيَّـةْ

الشكل الرابع كما مرّ بك قبل قليل: يكون الحد الأوسط موضوعًا في الصغرى، محمولاً في الكبرى، ويقول هنا في إنتاجه:

شرط إنتاج الرابع عدم اجتماع الخسّتين (السلب والجزئية) في المقدمتين، فلا تكون المقدمتان جزئيتين معًا، ولا سالبتين معًا، ولا إحداهما سالبة والأخرى جزئية.

مثال ذلك: لا شيء من الرمان بعنب، بعض الفاكهة رمان = لا شيء من الفاكهة بعنب. فهذه نتيجة كاذبة.

والمراد باجتماع الخستين ولو في مقدمة واحدة، نحو: ليس بعض، أو في مقدمتين، إلا في ضربٍ واحد سيأتي ذكره في الضرب الخامس للشكل الرابع.

ثم قال:

٩٤- فَمُنْتِـــــجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَـــــةٌ كَالثَّـــانِ ثُـــمَّ ثَالِــثٌ فَسِتَّـــةٌ

الأضرب أو الأقسام التي ينتجها الشكل الأول أربعة:

أشار إليها المصنف إجمالًا، ولم يذكرها تفصيلًا.

الأول: ما كان مركبًّا من موجبتين كليتين، وينتج موجبة كلية، مثاله:

كلّ علم نافع، كل نافع محبوب = كل علم محبوب.

ونحو: كل ولدي مطيع، كل مطيع مرضيّ = كل ولدي مرضيّ.

ونحو: كل خمر مسكر، كل مسكر حرام = كل خمر حرام.

ونحو: كلكم راعٍ، كل راعٍ مسؤول عن رعيّته = كلكم مسؤول عن رعيّته.

الثاني: ما ركّب من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ونتيجته سالبة كلية.

مثاله:

كل أمةٍ مرسلٌ إليها، لا أحد من المرسل إليه غير محاسب = لا أحد من الأمة غير محاسب.

الثالث: ما كان مركّبًا من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ونتيجته موجبة جزئية.

مثاله:

بعض الحيوان مؤلف، كل مؤلف حادث = بعض الحيوان حادث.

الرابع: ما كان مركّبًا من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ونتيجته موجبة جزئية.

مثاله:

بعض الحيوان مؤلّف، لا شيء من المؤلف بقديم = بعض الحيوان ليس بقديم.

ونحو: بعض الطلاب مجتهد، لا أحد من المجتهدين بمذموم = بعض الطلاب ليس مذمومًا.

وكن بصيرًا بما قاله من قبل من أن الشكل الأول يكون الحد الأوسط فيه محمولًا في الصغرى، موضوعًا في الكبرى.

ولعلك فطنت إلى النتائج الأربع:

الأولى: كلّ، والثانية: لا أحد، والثالثة: بعض، ثم البعض المنفي الرابعة؛ لأن الأمر كما قال الناظم: وتتبع النتيجة الأخسَّ... إلخ.

والشكل الأول هو أكمل الأشكال وأوضحها.

وأما الشكل الثاني، فشرط إنتاجه:

١- كلية المقدمة الكبرى.

٢- اختلاف المقدمتين في الكيف، بأن تكون إحداهما سالبة، والأخرى موجبة.

وضروبه المنتجة أربعة:

الضرب الأول: مؤلف من كليتين، صغراهما موجبة:

مثاله: كل عنب فاكهة، لا شيء من الحجر بفاكهة = لا شيء من العنب بحجر.

الضرب الثاني: مؤلف من كلية سالبة صغرى، وكلية موجبة كبرى، نحو: لا شيء من الذهب بنبات، كل شجر نبات = لا شيء من الذهب بشجر.

الضرب الثالث: مؤلف من جزئية موجبة صغرى مع كلية سالبة كبرى، نحو:

بعض الطلاب جامعيّ، لا أحد من الأطفال جامعيّ = بعض الطلاب ليس بطفل.

الضرب الرابع: مؤلف من جزئية سالبة صغرى مع كلية موجبة كبرى، نحو:

بعض الثمار ليس بحلو، كل تمر حلو = بعض الثمار ليس بتمر.

وأما الشكل الثالث، وهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمتين، فله شرطان:

١- إيجاب الصغرى.
٢- أن تكون إحدى المقدمتين كلية.

وضروبه المنتجة ستة:

١- مؤلف من: كلية موجبة صغرى مع كلية موجبة كبرى، نحو:
كل فضة معدن، كل فضة نفيس = بعض المعدن نفيس.

٢- مؤلف من: كلية موجبة صغرى مع جزئية موجبة صغرى، نحو:

كل المسلمين يحبون الخير، بعض المسلمين خامل = بعض من يحبون الخير خامل.

٣- مؤلف من: جزئية موجبة صغرى مع كلية موجبة كبرى، نحو:

بعض الطلاب حسن السمعة، كل الطلاب ينتظر منهم النجاح = بعض من هو حسن السمعة ينتظر منهم النجاح.

٤- مؤلف من: كلية موجبة مع كلية سالبة، نحو:

كل زهر نبات، لا شيء من الزهر بفاكهة = بعض النبات ليس بفاكهة.

٥- مؤلف من: كلية موجبة صغرى مع جزئية سالبة كبرى، نحو:

كل حيوان حساس، بعض الحيوان ليس بحجر = بعض الناس ليس بحجر.

٦- مؤلف من: جزئية موجبة صغرى مع كلية سالبة كبرى، نحو:

بعض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان بحجر = ليس بعض الإنسان بحجر.

وأما الشكل الرابع، وهو ما كان الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى، محمولاً في الكبرى، فيشترط فيه: ألا تجتمع الخسّتان (السلب والجزئية) إلا في ضرب واحد، وهو الذي تكون فيه الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية.

وضروبه المنتجة خمسة:

١- مؤلف من: موجبتين كليتين، نحو:

كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان = بعض الحيوان ناطق.

٢- مؤلف من: موجبتين، الصغرى كلية، والكبرى جزئية، نحو:

كل إنسان حيوان، بعض الجسم إنسان = بعض الحيوان جسم.

٣- مؤلف من: سالبة كلية صغرى مع موجبة كلية كبرى، نحو:

لا شيء من الإنسان بنبات، كل ناطق إنسان = لا شيء من النبات بناطق.

٤- مؤلف من: موجبة كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى، نحو:

كل إنسان حيوان، لا شيء من الغزال بإنسان = بعض الحيوان ليس بفرس.

٥- مؤلف من: موجبة جزئية صغرى مع سالبة كلية كبرى، كقولنا:

بعض الحيوان إنسان، لا شيء من الحجر بحيوان = بعض الإنسان ليس بحجر.

وهذا الضرب هو الصورة المستثناة، التي قال فيها:

إلا بصورة ففيها تستبين..إلخ.

وإلى هذه الأضرب التي هي للشكل الرابع أشار المصنف بقوله:

٩٥- وَرَابِـعٌ بِخَمْـسَةٍ قَـدْ أَنْتَجَـا   وَغَيـرُ مَـا ذَكَـرْتُهُ لَـنْ يُنْتِجَـا

فكل شكل ينتج ستة عشر ضربًا، هذا هو الأصل، ولكن الأول لم ينتج إلا أربعة، والثاني كذلك، والثالث ستة، والرابع خمسة، ومجموع الإنتاج من الأربعة: تسعة عشر ضربًا.

والباقي كلّه عقيم لا ينتج شيئًا، وعدد الضروب العقيمة خمسة وأربعون.

قال أبو اليقظان: هذا موطن يحتاج مني إلى تأمل، وسأعود إلى النظر فيه لتثبيت هذه المعاني.

قال أبو محمد: أحسنت أبا اليقظان، والخطب في هذا سهل، وما لم يُفهم اليوم يُفهم غدا، ويكفي أن تعلم اليوم ما ذكرناه للأشكال المنتجة، وسأذكر في آخر الكتاب ملحقًا يشرح ذلك، بعون المولى.

٩٦- وَتَتْبَعُ النتيجةُ الأخسَّ منْ تلكَ المقدِّمَاتِ هكذا زُكِنْ

الخسّتان: السلب والجزئية، وقد لوّح أحد الشعراء بهذا حين قال:

إن الزَّمانَ لَتابعٌ أرذالهُ تَبعَ النتيجةِ للأخسِّ الأرذلِ

ويقابل الأخسّ: الأشرف، وهو الإيجاب والكلية.

وحاصل معنى البيت: أن مقدمات القياس حين تشتمل على خسّة تكون النتيجة تابعة لذلك. فلو التقت الموجبة الكلية مع السالبة الكلية، لا تتبع النتيجة الأشرف منهما، بل الأخس، وهي السالبة.

فلو قلت: كل ب، أ، ولا شيء من ج،ب. فالنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض أ،ج.

وكذلك لو قلت: كل إنسان حيوان، لا شيء من الحجر بإنسان = ليس بعض الحيوان بحجر.

ثم قال:

٩٧- وهذه الأشكال بالحمليّ مختصّةٌ وليس بالشَّرطيّ

مذهب الناظم أن الأشكال المتقدمة خاصة بالقياس الحمليّ، أي: الذي تركّب من القضايا الحمليّة، كما عرفت، وهو مذهب جرى عليه بعضهم، والتحقيق أنه يكون أيضًا في القياس الشرطيّ.

نحو: إن كان هذا عالمًا فهو فاهم، وكلما كان فاهمًا فهو مقبول.

ثم قال:

٩٨- والحَـذْفُ في بَعـضِ المُقَـدِّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَـةِ لِعِلـمٍ آتِـي

٩٩- وَتَنتَهِـي إِلَـى ضَـرُورَةٍ لِمَـا ... مِـن دَورٍ او تَسَلسُـلٍ قَـد لَزِمَـا

ومراده: يصح أن نحذف بعض المقدمات، كأن نقول: الساكن بجرول مكي، وكل مكّي حجازيّ، وكل حجازيّ عربيّ[1]، وكلّ عربيّ آسيويّ أو أفريقيّ[2].

لك أن تحذف بعض هذه المقدمات.

ويمكن أن تحذف النتيجة، وتكون المقدمة التي سبقتها نتيجة لما قبلها.

---

(١) أصلا، أو تبعًا.

(٢) أو ههنا للتقسيم.

وقد تحذف النتيجة والمقدمة، كما في الآية: "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا".

لكنهما لم تفسدا، فلم يكن فيهما آلهة غير الله.

ولابد أن تنتهي المقدمات الصحيحة إلى نتيجة ضرورية مهما طالت، وإلا لزم الدور أو التسلسل.

مثال الدور: لا أبوة إلا ببنوة، ولا بنوة إلا بأبوّة.

ومثال التسلسل: إذا ضرب العدد في اثنين أنتج ضعفه، وكلما ضرب ضعفه في اثنين أنتج ضعفه، وهكذا إلى ما لا نهاية؛ لأن العدد لا نهاية له.

وربما أدى إلى تسلسل له نهاية ولكنها لا تعلم.

ويقال: إن أحد الأذكياء في زمان قديم رغب منه الملك أن يطلب ما شاء، فطلب أن يعطيه حبة قمح، ويضاعفها في اليوم الثاني، وفي اليوم الثالث ضعف اليوم الثاني، وفي الرابع ضعف حبات اليوم الثالث، وهكذا إلى ستين يومًا، فقال

له الملك: لك ما أردت، واستقلّ ذلك. ثم نظر هو ووزيره، فإذا الأمر أكبر من ذلك، وأن خزائن الدولة، وما في الأرض من قمح لا يوفي بالمطلوب.

وفي القصة عبر كثيرة.

فهو مَثَلٌ يصلح لمضاعفة الحسنات، لاسيما العلم، فإن مسألة واحدة ينتفع بها واحد أو أكثر، ثم ينتفع بها غيرهم، ثم ينتفع غيرهم منهم، إلى عدد لا يعلمه إلا الله، إلى زمنٍ لا يعلمه إلا الله، هو مثل ذلك بل أكبر من ذلك بأضعاف مضاعفة؛ فعلى طالب العلم أن يعرف قدر العلم النافع، وأن يجهد في تزكية نيّته؛ فإن مجاهدتها تيسر له سبل الهداية الربانية التي توصله إلى مقامات الإحسان، والحظوة بمعيّة الواحد الديان ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة العنكبوت:٦٩] .

مجلس الليلة السادسة

في القياس الاستثنائي

١٠٠- وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنائِي ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلا امْتِرَاءِ

١٠١- وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ ... أَوْ ضِدِّها بِالفِعْلِ لا بِالقُوَّةِ

هذا هو القسم الثاني من قسمي قياس الشمول، "وهو القياس الاستثنائي"، ويقال له الشرطيّ، لاشتمال القضية الكبرى على شرط: مثل "إذا" و "إن" ويسمى استثنائيًّا؛ لأن في قضيّته الصغرى حرف استثناء، نحو: "إلا" أو "لكن".

وتعريفه: ما دلّ على النتيجة بالفعل لا بالقوة، بخلاف الاقتراني: الذي يدلّ على النتيجة بالقوة، لا بالفعل.

مثال الاستثنائي: لو كان هذا نباتا لكان ناميًا، لكنه نبات = فهو نامٍ.

وهكذا لو قلت: لو لم يكن هذا ناميًا لم يكن نباتًا، لكنه نبات = فهو نامٍ.

وهكذا لو قلت: كلَّما كان هذا نباتًا كان ناميًا، لكنّه نبات = فهو نامٍ.

ونحو: كلما كان هذا إنسانًا كان ناطقًا، لكنه غير إنسان = فهو غير ناطق.

فهذه النتائج دلّ عليها القياس بالفعل؛ فنمو النبات، في المثال الأول والثاني موجود فعلا، وكذلك كون الإنسان ناطقًا، وكون غير الإنسان غير ناطق.

١٠٢- فَـإِن يَـكُ الشَّـرطِيُّ ذَا اتِّصَـالِ أَنتَـجَ وَضـعُ ذَاكَ وَضـعَ التَّـالِي

١٠٣- وَرَفـعُ تَـالٍ رَفـعَ أَوَّلٍ وَلاَ يَلـزَمُ فِـي عَكسِـهِمَا لِمَـا انجَلَـى

بعد أن عرّف المصنف -يا أبا اليقظان- القياس الاستثنائي، ذكر قسميه (الاتصالي، والانفصالي) أو (المتصل، والمنفصل)، وقد علمت أن الشرطي المتصل: ما كان فيه أداة شرط وجملة متصلة، أما المنفصل فجملتان، وستزيدك الأمثلة إيضاحًا.

وهنا يقول: إن كان الشرطي متصلاً أنتج (وضعُ)، أي: إثباتُ، (ذاك) أي: المقدم، وضعَ التالي، أي: إثبات التالي.

مثاله: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، لكنه إنسان، فهو حيوان؛ لأن المقدم ملزوم، والتالي لازم، واللازم لا ينفكّ أبدًا عن ملزومه.

لكن استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدَّم، نحو:

كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا. نقيضه: لكنه غير حيوان= فهو غير إنسان.

وهذا معنى قوله: ورفعُ تالٍ رفعَ أوَّلٍ...

ومعنى قوله: "ولا يلزم في عكسهما.." أن استثناء عين التالي، لا ينتج عين المقدم، نحو: كلما كان هذا جامعيًّا كان طالبًا، لكنه طالب، فلا ينتج: أنه جامعيّ؛ لأن اللازم وهو (طالب) أعمّ من الملزوم (جامعي)، فليس كل طالب جامعيًّا.

وكذلك نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي، نحو: كلما كان هذا جامعيًّا، كان طالبًا. لكنه غير جامعي، لا ينتج: فهو غير طالب[1].

لأن رفع الأخصّ لا يلزم منه رفع الأعمّ.

١٠٤- وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذا	يُنْتِجُ رَفعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذا
١٠٥- وَذَاكَ فِيْ الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ	مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
١٠٦- رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا	مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

---

(١) لأنه يمكن أن يكون طالبًا غير جامعي، وهكذا لو قلت في استثناء التالي:

كلما كان هذا إنسانا كان حيوانًا، لكنه حيوان.

فلو قلت في النتيجة: فهو إنسان، لم يصح ذلك؛ لأن الحيوان أعمّ.

وهكذا لو قلت في استثناء نقيض المقدم:

كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، لكنه غير إنسان، لا يصحّ أن تكون النتيجة: فهو غير حيوان.

كما عرفت في مثالي الطالب، والجامعي؛ فكن فطنًا، ولا تك جامَ عِيٍّ..!!

يقول: إن يكن الشرطيّ منفصلاً؛ فإن استثناء عين المقدم ينتج رفع التالي، أي: نقيض التالي.

مثاله: الإنسان إما أن يكون مصدقًا للقرآن، أو مكذبًا، لكنه مصدق، فهو غير مكذب.

وكذلك العكس: استثناء عين التالي ينتج نقيض المقدم، نحو: الموجود إما قديم أو حادث، لكنه حادث، فهو غير قديم.

وقوله: "وذاك في الأخصّ" يقصد به مانعة الجمع والخلو؛ لأنها أخصّ من مانعة الجمع، أو مانعة الخلو.

"ثم إن يكن" أي الشرطيّ المنفصل مانعة جمع، وهي التي تمنع اجتماع الشيئين، ولا تمنع ارتفاعهما، وهذا في الأضداد، كأن تقول: هذا إما أبيض، وإما أسود، لكنه أسود، ينتج: فهو غير أبيض.

ومعنى الكلام: ثم إن يكن الشرطي مانع جمع فبـ(وضع) أي: إثبات "ذا" أي: أحد طرفيها "رفع لذلك" أي: الطرف الآخر، دون العكس، فلا يلزم من رفع واحد وضعُ الآخر. لماذا؟

لجواز الخلو منهما، فلا يكون أبيض ولا أسود.

ثم قال: "وإذا مانع رفع كان فهو عكس ذا" أي: إذا كانت الشرطية المنفصلة مانعة خلو فهي عكس مانعة الجمع.

فرفع أحدهما ينتج إثبات الآخر؛ للمنع من الخلو منهما.

وإثبات أحد الطرفين لا ينتج شيئًا؛ لأنه يجوز الجمع بينهما.

مثاله: هذا الجسم إما غير أسود، وإما غير أبيض. لكنه أسود، ينتج أنه غير أبيض، أو لكنه أبيض، ينتج أنه غير أسود.

ولو قلت: لكنه غير أبيض، لم ينتج أنه أسود ولا غيره، وكذلك لو قلت: لكنه غير أسود، لم ينتج أنه أبيض ولا غيره، على سبيل التعيين.

أي: يمكن أن يكون أبيض، أو أخضر، أو أصفر.. إلخ.

لواحق القياس

القياس إما أن يتركب من قضيتين، وهو القياس المفرد، ويقال له: القياس البسيط.

وإما أن يتركب من ثلاث فأكثر، ويقال له: القياس المركب.

وهو قسمان، متصل بالنتائج، وهو الذي ذكرت فيه النتائج، ومنفصل النتائج، وهو الذي لم تذكر نتائجه.

وفي هذا يقول الناظم:

١٠٧- وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

١٠٨- فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

١٠٩- يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا بِأُخْرَى ... نَتِيْجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

١١٠- مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى ... يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَها.. كُلٌّ سَوَا

يمثلون له بنحو: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده = النباش تقطع يده.

ولك أن تقول: زيدٌ مجتهدٌ، كل مجتهدٍ محبوب، كل محبوب يُثنى عليه = زيدٌ يُثنى عليه.

واعلم -يا أبا اليقظان- أن ما يجري على ألسنة الناس من قياس أكثره بألفاظ مختصرة، فنقول -مثلاً- العنبُ لذيذ؛ فهو محبوب، وأصل قياسه: العنب لذيذ، وكل لذيذ محبوب = العنب محبوب.

وهكذا لو قلت: الخمر حرام؛ لأنه مسكر.

أصله: الخمر مسكر، وكل مسكر حرام = الخمر حرام.

ثم قال الناظم في الاستقراء، والقياس، والتمثيل.

١١١- وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلْ فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

الاستقراء: تتبع الجزئيات للانتهاء إلى حكم يشملها.

ولا يكون يقينيًّا إلا إذا تتبع المستقرئ جميع الجزئيات، وإلا فهو استقراء ناقص أو ظني، ولكن يمكن الأخذ به بناء على الغالب حتى يوجد ما يخالفه، وحين يوجد ما يخالفه يستثنى من القاعدة، فإن كان الشاذّ كثيرًا فسد القياس.

ومن أمثلته المشهورة: كلّ حيوان يحرّك فكه الأسفل.

لأننا وجدنا الإنسان والأنعام والطير كذلك.

ولم يسلم هذا القياس، فوجد أن التمساح يحرك فكّه الأعلى.

وكذلك لو قلنا: كلّ معدِنٍ يتمدّد بالحرارة.

أو قلنا: كل حيوان له أذنٌ يلد، وما ليس له أذن ظاهرة يبيض.

وكذلك قواعد النحو وغيره، كقولهم: كل حرف مبني، فهذا لم يأت إلا بعد استقراء لكلام العرب، وهكذا لم يحكم لـ (لن) بأنها عاملة ناصبة للفعل المضارع إلا بعد تتبع واستقراء.

ثم قال في القياس المنطقي:

١١٢- وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ المَنْطِقِيْ وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

هذا هو القياس الذي شرحناه من قبل، وهو القياس المنطقي.

ومثلنا له بنحو: العالم متغير، وكل متغير حادث = العالم حادث.

وهو كما ترى استدلالٌ بالكلّي على الجزئي.

وهذا هو القياس الذي يعوّل عليه المنطقيّون، وهو قياس الشمول.

ثم قال في قياس التمثيل:

١١٣- وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

قياس التمثيل: الاستدلال على الجزئي بالجزئي، وهو المعروف في أصول الفقه، كالاستدلال على تحريم الهيروين، أو الحشيش، بحرمة الخمر، للعلة الجامعة، وهي الإسكار.

أي: أننا ألحقنا جزئيًا بجزئي آخر في الحكم؛ لعلة جامعة بينهما.

وهذا القياس تارة يفيد القطع، وتارة يفيد الظنّ، وكذلك الاستقراء، والذي يفيد القطع -عندهم- هو القياس المنطقي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١١٤- وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

وهو أوضح من أن يشرح.

والمنطقيون لا يُعنَون بقياس التمثيل كما يُعنَون بقياس الشمول بنوعيه (الاقتراني، والاستثنائي)، ولكنه يكثر على ألسنة الفقهاء، ويسمّيه المتكلمون: قياس الغائب على الشاهد.

ويزعم المنطقيون أن قياس التمثيل ظني، وقياس الشمول يفيد القطع.

والحق أن منه ما هو ظني، ومنه ما هو يقيني، والمجمع عليه في الشرع: ما كانت علّته منصوصة، وهذا يشبه النص، أو هو نص لدى من ينكر القياس من أصحابنا، كداوود وابن حزم وغيرهما.

والحق أيضًا أن الاستدلال بالقياس اجتهاد تفزع العقول إليه عند الحاجة، ولكن نسبته إلى الشرع، والجزم بأنه حكم الله فيه مجازفة؛ لأن العقول تختلف فيه، بل العقل الواحد يضطرب فيه، فمرة يقول شيئًا، ومرة يقول شيئًا آخر، فهو في الحقيقة نوع من الاجتهاد الذي يقبل الخطأ والصواب، هذا ما يقتضيه الإنصاف، وبَسْطُ هذا في موضع آخر.

والحق أيضًا: أن الاستقراء قد يفيد اليقين، وأنه من أنفع الأقيسة؛ لاعتماده على الملاحظة والتجربة، ولهذا قويت العناية به في هذا العصر، وأطلق عليه اسم "المنطق الحديث" وصار ركنًا في منهج البحث العلمي التجريبي.

مجلس الليلة السابعة:

القسم الثالث من علم المنطق:

الحجج و أقسامها

قال أبو محمد: هذا الباب -يا أبا اليقظان- وما بعده نزهة في رياض الفكر.

قال الناظم:

١١٥- وَحُجَّــةٌ نَقْلِيَّــةٌ عَقْلِيَّــهْ ... أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّــهْ

١١٦- خَطَابَــةٌ شِـعْرٌ وَبُرْهَـانٌ جَـدَلْ ... وَخَامِسٌ سَـفْسَـطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

الحُجج من المنطق، ويحتاج إليها في الإقناع، وفي إثبات صحة شيء أو بطلانه، وفي المناظرات. وما تقدم من القياس والتمثيل له، كل ذلك نظري، وههنا التطبيق، أي: كان الكلام فيما سبق عن الأقيسة من حيث صورتها، وكلامه هنا عن مادّتها.

وهي قسمان:

- حُجّة نقليَّة: وهي ما أخذ من الكتاب والسنة والأثر. وتدرس في الاعتقاد، وأصول الفقه، كأن تقول مستدلا على البعث بأن من بدأ الخلق قادر على الإعادة ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾.
- حُجّة عقليَّة: وهي التي تُثبت بالقياس، وأشكاله.

والاحتجاج العقلي، أو الحجة العقلية خمسة أقسام:

الأول: الخطابة: على وزن (سَحابة) وهي أسلوب يحرّك العاطفة والمشاعر، كما يفعل الخطباء، نحو: هذا لا يجالس الفقراء، وكل من لا يجالس الفقراء متكبر. ولهذا الأسلوب أثر كبير في استمالة القلوب؛ لأن العاطفة إذا جاشت غلبت على حكم العقل، ولهذا قلت في قصار الخواطر: "تربيةُ الشباب على العلم خيرٌ من تربيتهم على الوعظ؛ لأنّ العلم وقود للعقل، وهو له نور، والوعظُ وقود للعاطفة، والعاطفةُ في غياب العلم نار..!!"[1]

(١) الكلام هنا عن تربية العقول وبناء الفكر، وإلا فالوعظ ضروري، لكنه يُتخوّل به.

وفيها المقبول، والمظنون؛ لأنها على درجات متفاوتة.

وهي في الحقيقة ليست عقليّة محضة، بل يشاركها الوجدان، يزيد أو ينقص.

الثاني: الشعر: ما ركّب من مقدمات تقبض النفس أو تبسطها.

مثال ما تنقبض منه النفس: أن تقول عن العسل هذا قيء النحل، وكلّ قيء مكروه = هذا مكروه.

وتقول في بسط النفس في العسل نفسه:

هذا مُجَاج النَّحل، وكل مُجاجٍ محبوبٌ = هذا محبوبٌ.

ولله درّ القائل:

تَقُولُ: هَـذَا مُجَـاجُ النَّحْـلِ تَمْدَحُـهُ　　وَإِن تَشَـا قُلْـتَ: ذَا قَـيءُ الزَّنَـابِيرِ
مَـدْحًا وَذَمًّـا وَمَـا جَـاوَزْتَ وَصْـفَهُمَا　　سِحْرُ البَيَـانِ يُـرِي الظَّلْمَـاءَ كَـالنُّورِ

وكقولك: الورد: شجر له شوك ينبت في روث، إذا قصدت تشويهه.

والمقصود بالشعر -ههنا- ما كان على طريقة الشعر في تحسين الأشياء وتقبيحها، سواء أكان شعرًا أم نثرًا.

ومثال ذلك أيضًا في تحسين القبيح:

الخمر مفرح، وكل ما يفرح حسن = الخمر حسن.

الثالث: الجَدَل: ما كان مؤلّفًا من مقدّمات مشهورة مسلَّمة لدى عموم الناس؛ لأنها من القِيَم، أو الأعراف المقبولة، والمصالح العامة، نحو: هذا عاقٌّ لأمّه، وكلّ عاقٍّ مرتكب للكبيرة = هذا مرتكب للكبيرة.

الرابع: السفسطة: وتسمّى المغالطة، كقولنا عن صورة بلبل كرتونية في التلفاز: هذا بلبل، وكلّ بلبل مغرد = هذا مغرّد.

إذن؛ السفسطة: ما بني من الكلام على مقدّمات وهمية تشبه الصدق.

وكقولنا: هذا من سلالة العلماء، وكل من كان من سلالة العلماء فهو عالم = هذا عالم.

وهي آخر الحجج العقلية رتبة، وأقوى منها الشعر، وقبله الخطابة، فالحجة، فالبرهان، وهو أجلّها، كما سيأتي.

وكلّ ما تقدّم من الحجج لا يفيد اليقين، بل الذي يفيد اليقين هو:

الخامس: وهو البرهان، ولهذا قال عنه:

١١٧- أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ

١١٨- مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ ... مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

١١٩- وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِيْنِيَّاتِ

بعد أن بين أن أجلّ الحجج هو البرهان عرفه بقوله:

ما أُلّف من مقدمات يقينية، ثم فصّلها وجعلها ستة أنواع:

١. الأوليات، وهي البديهيات، التي يسلّم بها كلّ أحد، ويجزم العقل بصحّتها بمجرّد تصوّرها، كالعلم بأن الواحد فرد، والاثنين زوج، وأن الجزء أصغر من الكلّ، والسماء فوقنا، والأرض تحتنا.

٢. المشاهدات، أصل الكلام: من أوّليات ومشاهدات، وترك العاطف جائز، لاسيما في النظم.

والمراد بالمشاهدات: ما يدرك بالعقل بواسطة الحسّ الظاهر، نحو: النار محرقة، والشمس مشرقة، والسحاب يجري، أو ما يدرك بالوجدان (الحسّ الباطن)، ولابد أن تُقيَّد، فيقال: المشاهدات الباطنة، وهي التي

تعرف بالإحساس من الداخل (الوجدان) من غير اعتماد على عقل، كالرغبة، والرهبة، والجوع، والعطش، والحب، والبغض.

٣. المجرّبات، وهي الأشياء التي كرّر فعلها، وثبت لها نفع أو ضرر، أو صلاح أو فساد.. إلخ.

ومنه المجرَّبات الطبِّيَّة، كقولنا: الصفصاف كالإسبرين مسيل للدم، مخفف للصداع.

والسّنا مسهّل للبلغم، والصفراء، والسوداء، كما قال ناظم شنقيطي[1] في الطبّ:

وللسَّناءِ طَبْعُ نَارٍ يَنتَمِي ... مُسَهِّلٌ لِكُلِّ مَا سِوَى الدَّمِ

والمجرّبات يجتمع فيها العقل مع الحس.

٤. المتواترات، وهي التي يحكم فيها العقل مع السمع، كعلمك بوجود البحر الأحمر، وإن لم تره، لكنك سمعت من رآه بطريق متواتر.

وكذلك الأعلام الذين ثبت وجودهم، من الجاهليين والإسلاميين.. إلخ.

---

(١) أوفى بن أبي بكر الألفغي، توفي ١٣٠٠هـ، كان شاعرًا فقيهًا، مولعًا بالطب، وصنّف فيه ألفيةً مشهورة، بلغت أبياتها (١٢٠٤ بيتًا)، منها هذا البيت.

٥. الحَدَسيات، وهي نوعٌ من الظنّ الذي يعتمد على العقل والحس، ولا يصل إلى اليقين، كالعلم بأن الأرض تدور، وأن نور القمر من ضوء الشمس.

٦. المحسوسات: وهي التي تدرك بإحدى الحواسّ الأربع التي في الرأس، وهي: (السمع، والبصر، والذوق، والشمّ) ويضاف إليها: اللمس، بأي جزء من الجسد، وكذلك حاسة العَضَل، المتعلقة بالخفة والثقل، ومثلها حاسة البينية، التي تتعلق بالخشونة والملاسة، والصفاقة وضدّها.

ولو جعلت المحسوسات مع المشاهدات لما كان ذلك بعيدًا، وهو رأي بعض المنطقيين.

ثم قال:

١٢٠- وَفِـــيْ دَلالَـــةِ المُقَـــدِّمَاتِ   عَلَـــى النَّتِيْجَـــةِ خِـــلافٌ آتِ

١٢١- عَقْلِـــيٌّ، أَوْ عَـــادِيٌّ، أَوْ تَولُّـــدُ   أَوْ وَاجِـــبٌ. وَالأَوَّلُ المُؤَيَّـــدُ

اختلف في دلالة المقدمات، التي هي الأدلة، على النتيجة إلى أربعة أقوال:

الأول: -وهو المؤيد- المرجح، أنه عقليّ، أي: أن النتيجة لازمة للمقدمة لزومًا عقليًّا لا تفارقه، كلزوم السمع للمسموع، والرؤية للمرئي، وهو مذهب إمام الحرمين[1].

الثاني: العلم بالنتيجة يمكن أن يتخلف عن النظر؛ لأنه عاديٌّ، وهو مذهب الأشعري، فيما قيل؛ لأن العلم بالنتيجة عقب إيجاد العلم بالمقدمات.

الثالث: وهو مذهب المعتزلة، أن العلم بالنتيجة متولّد عن النظر، كتولّد حركة الخاتم، أو الساعة في اليد لحركة اليد، والمعتزلة يقولون: العبد يخلق فعل نفسه، فإذا ضرب بسيف، فالضرب فعله، وهو خالقه، وما يكون عن ذلك من قطع عضو أو جرحه، هو متولّد عنه.

وكذلك قالوا: النتيجة متولّدة عن النظر (المقدمة)؛ لأن النظر من فعل العبد، وفعل العبد هو الذي خلقه، والنتيجة تتبع النظر، فهي مخلوقة له؛ لأنها تولدت كما تولد فتح الباب عند تحريك المفتاح.

---

(١) أبو المعالي الجويني، توفي عام ٤٧٨هـ، عن تسعة وخمسين عامًا، من تلاميذه: الغزالي.

الرابع: مذهب الحكماء (الفلاسفة) يقولون: إنه واجب؛ لأن النظر علّة، والنتيجة معلول، وأكثر المنطقيين يردّه، ثم إنه يفضي إلى القول بتأثير العلل في وجود الكائنات.

والحق أن منه ما هو عقليّ، ومنه ما هو عاديّ، أو متولّد، أو واجب، وكلّه من خلق الله، وإرادته المبنيّة على علمه، وما يفعله العبد بإرادته وما ينتج عنه مخلوق لله، والعبد مخيّر في فعله، مسيّر فيما لا إرادة له فيه، كسقوطه، وموته، وولادته.

خاتمة

قال الناظم:

١٢٢- وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِيْ مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ. فَالمُبْتَدَا

١٢٣- فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ اَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

هذه الخاتمة في الكلام عن الخطأ في البرهان، وبين الناظم أنه يكون في مادة القياس، وتارةً يكون في صورته. ثم قال: "فالمبتدا..." إلخ.

أي: أن الخطأ الذي يكون في مادّة القياس، ينقسم إلى قسمين:

١ – خطأ في اللفظ. ٢ – خطأ في المعنى.

فأما أسباب الخطأ في اللفظ، فقد يكون من:

- التلاعب بالمشترك اللفظي، كأن تقول عن العين الباصرة: هذه عين، وكل عين عذبة الماء = هذه عذبة الماء[1].

وكذلك لو قلت: هذا قرء، وكل قرء يجوز فيه الوطء.

(١) وإذا أردت التوسع في معرفة المشترك وفوائده، فاقرأ "كتاب العجوز" في المشترك اللفظي.

فهذا لا يجوز إذا كنت تريد بالقرء الأول الحيض، والثاني الطهر.

لأن فيه انتقالاً من معنى إلى معنى آخر، ومن ثمّ كانت النتيجة كاذبة خاطئة.

وكجعل المباين كالمرادف، كأن تشير إلى سيف غير قاطع، وتقول: هذا سيف، وكل سيف صارم، ينتج: هذا صارم.

لكن هناك فرق بين الصارم، والسيف، فالصارم هو السيف القاطع، وأما لفظ السيف؛ فإنه يطلق على القاطع وغير القاطع.

هكذا قالوا: والحق أن هذا من باب العموم والخصوص المطلق؛ لأن كل صارم سيف، وليس كلُّ سيف صارمًا.

وقول الناظم: "أو كجعل ذا تباين مثل الرديف مأخذا"

استعمل "ذا" على لغة القصر، والأفصح: "ذي"؛ لأنها مضاف إليه، ولكن اضطر إلى ذلك، ولو قال:

.... أَوْ كَجَعْــــــــلِ ذي تَبَــــايُنٍ مرادفًــــا في المَأْخَــذِ

لكان أولى.

ثم قال الناظم:

١٢٤- وَفِـيْ المَعَـانِيْ لالْتِبَـاسِ الكَـاذِبَـةْ بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـافْهَمِ المُخَاطَبَـةْ

١٢٥- كَمِثْـلِ جَعْـلِ العَرَضِـيْ كَالـذَّاتِيْ أَوْ لازِمٍ إِحْـدَى المُقَـدِّمَاتِ

يقول: وأمّا الخطأ في البرهان في المعنى: فهو في التباس قضية كاذبة بقضية صادقة.

مثالها: الجالس في الطائرة يتحرك، وكل متحرك لا يثبت = الجالس في الطائرة لا يثبت.

فهذا المثال صحيح في الظاهر، ولكنه عند التأمل فيه خلط بين الحركة الذاتية، والحركة العرضية.

فالحركة في المقدمة الأولى (في الطائرة) عرضية، وهي تابعة لحركة الطائرة، لكن الحركة في القضية الثانية ذاتية. ومن ثمّ كانت النتيجة باطلة، وقد يكون الخطأ في المعنى من جهة جعل النتيجة هي إحدى المقدمتين.

وقد يكون الخطأ في المعنى من جهة أخرى، وهي ما أشار إليها بقوله:

١٢٦- وَالحُكْـمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْـمِ النَّـوْعِ وَجَعْـلِ كَالقَطْعِـيِّ غَيْـرِ القَطْعِـيْ

كقولنا: الأسد حيوان، وكل حيوان ناطق = الأسد ناطق، وهو خطأ، بسبب أننا جعلنا حكم النوع الذي هو الإنسان، حكمًا للجنس الذي هو الحيوان.

أو من جهة جعل ما ليس قطعيًّا كالقطعيِّ.

نحو: هذا يتكلم بضبط أواخر الكلم، وكل من يتكلم بضبط أواخر الكلم نحوي، فهذا نحوي. وهذا وهمٌ؛ لأن ضبطه قد يكون خطأً.

ثم قال بعد ذلك في الخطأ في القياس من جهة الصورة

١٢٧- وَالثَّـانِ كَـالخُرُوجِ عَـنْ أَشْـكَالِهِ وَتَـرْكِ شَـرْطِ النَّتْـجِ مِـنْ إِكْمَالِـهِ

ومثاله: كل أسد حيوان، وكل حجرٍ جماد، فهذا جماد، وهو باطل.

أو أن يفقد شرطًا من شروط إنتاجه الصحيح، كأن تكون الصغرى التي اشترطناها في الشكل الأول سالبة، كقولنا:

لا شيء من الأسد بحجر، وكل حجر جسم = لا شيء من الأسد بجسم، وهو باطل أيضًا.

ثم قال الناظم:

١٢٨- هَـذا تَمَـامُ الغَـرَضِ المَقْصُـودِ مِـنْ أُمَّهَـاتِ المَنْطِـقِ المَحْمُـودِ

١٢٩- قَـدِ انْتَـهَى بِحَمْـدِ رَبِّ الفَلَـقِ مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ المَنْطِـقِ

١٣٠- نَظَمَـهُ العَبْـدُ الـذَّلِيلُ المُفْتَـقِرْ لِرَحْمَـةِ المَـوْلَى العَظِيـمِ المُقْتَـدِرْ

١٣١- الأَخْضَـرِيُّ عَابِـدُ الـرَّحْمنِ[1] المُرْتَجِـي مِـنْ رَبِّـهِ المَنَّـانِ

١٣٢- مَغْفِـرَةً تُحِـيطُ بِالـذُّنُوبِ وَتَكْشِـفُ الغِطَـا عَـنِ القُلُـوبِ

١٣٣- وَأَنْ يُثِيبَنَـا بِجَنَّـةِ العُلَـى فَإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَضَّـلا

١٣٤- وَكُـنْ أَخِـيْ لِلْمُبْـتَدِيْ مُسَـامِحَا وَكُـنْ لإِصْـلاحِ الفَسَـادِ نَاصِـحَا

١٣٥- وَأَصْـلِحِ الفَسَـادَ بِالتَّـأَمُّلِ وَإِنْ بَدِيْهَـةً فَـلا تُبَـدِّلِ

١٣٦- إِذْ قِيـلَ كَـمْ مُزَيِّـفٍ صَـحِيْحَاً لأَجْـلِ كَـوْنِ فَهْمِـهِ قَبِيْحَـا

١٣٧- وَقُـلْ لِمَـنْ لَـمْ يَنْتَصِـفْ لِمَقْصِـدِيْ العُـذْرُ حَـقٌّ وَاجِـبٌ لِلْمُبْـتَدِيْ

١٣٨- وَلِبَنِـيْ إِحْـدَى وَعِشْـرِيْنَ سَـنَـةْ مَعْـذِرَةٌ مَقْبُولَـةٌ مُسْتَحْسَـنَـةْ

١٣٩- لاسِـيَّمَا فِـيْ عَاشِـرِ القُـرُونِ ذِيْ الجَهْـلِ وَالفَسَـادِ وَالفُتُـونِ

١٤٠- وَكَـانَ فِـيْ أَوَائِـلِ المُحَـرَّمِ تَأْلِيـفُ هَـذا الرَّجَـزِ المُنَظَّـمِ

---

(١) عبد الرحمن الأخضري، من علماء الجزائر في القرن العاشر الهجري، ولد في (٩٢٠هـ) فقيه متصوف، بارع في النظم، له كتب منظومة ومنثورة، ونظم السلّم أشهرها، ثم نظمه في البلاغة المسمى "الجوهر المكنون" وله شرح عليهما، توفي سنة (٩٥٣هـ) عن ثلاثة وثلاثين عامًا، رحمه الله رحمة واسعة.

١٤١- مِـنْ سَنَـةِ إِحْـدَى وَأَرْبَعِينَـا مِـنْ بَعْـدِ تِسْـعَةٍ مِـنَ المَئِيْنَا

١٤٢- ثُـمَّ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ سَرْمَدَا عَلَـى رَسُـولِ اللهِ خَيْـرِ مَـنْ هَـدَى

١٤٣- وَآلِـهِ وَصَـحْبِهِ الثِّـقَاتِ السَّـالِكِيْنَ سُـبُلَ النَّجَـاةِ

١٤٤- مَـا قَطَعَـتْ شَـمْسُ النَّهَـارِ أَبرُجَـا وَطَلَـعَ البَـدرُ المُنِيـرُ فِي الـدُّجَى

هذه هي الخاتمة –نسأل الله حسنها– بعد نَظْمِ أمّات مسائل المنطق.

ويكفي طالب العلوم هذا النظم وأمثاله، وليس في التوسّع ضرورة، وإنما هي مفاتيح أبواب ينفذ منها إلى مصطلحات، وإلى استعمال ما هو مركوز في ذهنه، وما رأيت من توسع في وسائل العلوم وجعل ذهنه مقيدًا بها إلا اعتراه شيء من العيّ، وأصبح مشغولاً بتطبيق المسائل، غامضها، وبديهها على القواعد، وقد يخطئ في تنزيل المثال على القاعدة، وتشتبه عليه المسائل.

وأما من توسّع فيها بعقل حرٍّ، وفكر لا يسلّم إلا بما صحّ لديه، فهذا هو المنتفع حقًّا، ومن تلك الوسائل التي عنيتها، علم المنطق، وعلم أصول الفقه، وقواعده.

ودونك -يا أبا اليقظان- طائفةً من جدل القرآن وإلزاماته، وهو أرقى ما عرفه البشر من جدلٍ وإلزام، وسأذكرها من غير شرح ليكون التأمل منك:

قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٦٥﴾ [آل عمران: ٦٥].

وقال وسبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ قُلۡ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ [المائدة: ١٨].

وقال سبحانه: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ٦٦﴾ [مريم: ٦٦].

وقال سبحانه: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ ٧٩﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩]

وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ بَلَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٣٣﴾ [الأحقاف: ٣٣].

وقال سبحانه: ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٥٧﴾ [غافر: ٥٧].

وقال سبحانه: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ١٩﴾ [الزخرف: ١٩].

وقال سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٥٢ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ١٥٣ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ١٥٤﴾ [الصافات: ١٥١-١٥٤]

وقال سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٠٣].

وقال سبحانه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: ٩١].

وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم: ٢٧].

وقال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴿٩﴾﴾ [فاطر: ٩].

وقال سبحانه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [المائدة: ٧٥].

وقال سبحانه: ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [سبأ: ٢٥]، وهذا أرقى ما يكون في مخاطبة الخصم؛ إذ جعل فعل الخصم عملا، وفعله إجرامًا، على سبيل الافتراض (...).

وفي مخاطبة الأنبياء ومجادلتهم لقومهم، لا سيما إبراهيم الخليل[1]، من ذلك نصيب وافر.

وبهذا نكون قد بلغنا آخر السلم، بهذه المسامرة اللطيفة، ونصفها الأول أو يزيد، كتبته في مقامي بالقاهرة بضعة أيام عام ١٤١٦هـ، ثم ألويتُ غرة عامنا هذا، فنظرت في تواليف لم أتمّها، فكان منها شرح السلم، ولم أكن أرى التعجيل به؛ لأمور، منها: الانشغال بغيره مما أرى أنه أولى، والطلبة إليه أحوج، وأسأل الله أن يجمع توجهي نحو كتابه المبين، وأن يستعملنا في رضاه.

وامتدّ بنا السّمر في الليلة السابعة حتى مطلع الفجر، وحان وقت التوديع؛ وإن له لمرارة، وحرقة وحرارة.

وأنشدت قول الأول:

إنَّ يومَ الوداعِ قطَّعَ قلبي ... قَطَّعَ اللهُ قلبَ يومِ الوداعِ

وأبعد الله من قال:

من يكنْ يكره الوداعَ فإنِّي ... أشتهيه لعلّة التسليمِ

---

(١) كما جاء في سورة الأنعام، والأنبياء، والصافات.

فالتزمني أبو اليقظان وهو يردّد:

ضعفتُ عن التَّوديع لما رأيتُهُ   فصافحتُهُ بالقلب والعينُ تدمعُ

وقول الآخر:

وموقفٍ للوداع ألبسني   لباس همٍّ يسوءُ موقعهُ
فقلتُ والدمعُ قد شَرِقتُ به   أستودعُ الله مَن أودّعُهُ

فقلت: ألقاك راشدًا عن قريبٍ يا أبا اليقظان.

أستودع الله دينك، وأمانتك، وخواتيم عملك.

زوّدك الله التقوى، وغفر ذنبك، ويسّر لك الخير حيث كنت.

وأوصيك بالعلم، والعمل، والصبر، وإحياء العلم.

وقل: ربِّ زدني علمًا.

أربعة توابع

(١)

نبذة أخرى عن الأشكال

ملحق مختصر لأشكال القياس

قال أبو محمد: هذا تفصيل ما وعدنا به في باب الأشكال لرفع الإشكال عنها.

المراد بالأشكال: الأنواع والأصناف، أو الصور.

لأن القياس له صور متعددة، ومحورها -كما تقدم- هو الحد الأوسط.

وهذه صورة تحدد لك معالم الطريق في هذا الباب.

كل شجاع شهم ــــ مقدمة صغرى

وكل شهم محبوب ــــ مقدمة كبرى

كل شجاع محبوب ــــ نتيجة

لاحظ ما يلي:

- القضية كلية موجبة كما ترى.
- الحد الأوسط هو المتكرر دائمًا، وهو هنا (شهم).
- الحد الأوسط هنا محمول في المقدمة الصغرى، موضوع في الكبرى.

- الحد الأوسط لابد من حذفه في النتيجة.

وعلى هذا فقِسْ.

هذا هو الشكل الأول

مراتب الأشكال الأربعة

هي على الترتيب في الكمال، كما قال الناظم:

وهي على الترتيب في التكمّل.

فالشكل الأول منسجم في الترابط بين مقدماته ونتائجه، وهو أصل الأشكال، ويجعل معيارًا في العلوم، ولو استغنى الطالب به لكان له مقياسًا لسائر الأشكال، وقد علمت أن شرط إنتاجه:

أن تكون الصغرى موجبة، وأن تكون الكبرى كلية.

كيف كانت الضروب ستة عشر؟

الجواب: لأن القضايا بالنسبة للمقدمتين لها صور أربع:

كلية موجبة.

أو: كلية سالبة.

أو: جزئية موجبة.

أو: جزئية سالبة.

هذه تكون في المقدمة الصغرى.

ويكون في الكبرى مثلها أيضًا.

بمعنى أن الصغرى إذا كانت موجبة كلية، فالكبرى إما أن تكون موجبة كلية، أو كلية سالبة، أو موجبة جزئية، أو جزئية سالبة.

وإذا كانت الصغرى كلية سالبة، فالكبرى تكون كلية سالبة، أو موجبة جزئية، أو جزئية سالبة، أو كلية موجبة، وهكذا في الجزئية الموجبة، والجزئية السالبة.

والخطب يسير، ولابد من تركِ مجالٍ للذهن ليفكر، ويصل إلى ما لم يذكر؛ قياسًا على ما ذكر، ومن ثم لا أرى المبالغة في تيسير العلوم؛ لأن ذلك يقصي حدّة الذهن، وجلاء الصدإ الذي يكون فيه، ويعتاد على ما جعل في ثوب البديهيات، ويضعف الهمة في البحث في المطولات، ومباحثة العارفين.

الشكل الثاني

هو الذي يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين.

مثاله:

كل شجاع محبوب.

لا أحد من الجبناء محبوب.

لا أحد من الشجعان بجبان.

لاحظ ما يلي:

- الحد الأوسط -هنا-هو المتكرر، أين المتكرر؟ الجواب (محبوب) أظنّك عرفت هذا، ولن أعيده بعد هذا.
- الحد الأوسط لا وجود له في النتيجة.. وأظنك عرفت هذا، فالزم..!!
- المقدمة الصغرى موجبة كلية، والكبرى، سلبية كلية.

- النتيجة هنا وفي كل المقدمات في الأشـكال الأخرى لا تتبع إلا أخسّ المقدّمات، ومن ثم لا يجوز أن تكون النتيجة -هنا مثلاً- إلا "لا أحد...".

وعلى هذا فقِسْ.

الشكل الثالث

هو الذي يكون الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمتين.

مثاله:

كل إنسان حيوان.

كل إنسان ناطق.

بعض الحيوان ناطق.

لاحظ ما يلي:

- لعلّك لحظت أن النتيجة ههنا جزئية؛ لأنه لا يصحّ أن تقول: كل حيوان ناطق، ولكن لما ذكرنا في المقدمة الكبرى أن هذا النوع من الحيوان هو الناطق، وكان الإنسان بعضًا من الحيوان، كانت النتيجة اللازمة: بعض الحيوان ناطق.

وعلى هذا فقِسْ.

الشكل الرابع

هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى، محمولاً في الكبرى (عكس الشكل الأول).

مثاله:

كل إنسان حيوان.

كل كاتبٍ إنسان.

بعض الحيوان كاتب.

وعلى هذا فقِسْ، فأمر الحياة في كثير من أحواله مبنيٌّ على القياس.

وفي هذا أقول:

إنَّما الدنيا قياسٌ واجتهادْ ... وهما للفكرِ دَربٌ ومِهادْ
فقِسِ الشكل بما يشبهه ... يأتِك المجهول سعيًا كالجوادْ
كم رأى الإنسانُ ما لم يرَهُ ... بنظيرٍ، فأتى وهْوَ يُقادْ
أَدِسُونُ صانعُ المصباح ما اخْـ ... ـتَرَعَ المصباحَ بل جدَّ وزادْ

(٢)

متــن السلــم

بسم الله الرحمن الرحيم

١- الحَمْدُ لِلَّـهِ الَّـذي قَدْ أَخْرَجـا نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا
٢- وَحَـطَّ عَـنْهُمْ مِـنْ سَمَاءِ العَقْـلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الجَهْلِ
٣- حَتى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَةْ رَأَوْا مُخَدَّراتِـهـا مُنْكَشِفَةْ
٤- نَحْمَـدُهُ جَـلَّ عَلـى الإِنْعـامِ بِنِعْمَةِ الإِيمانِ وَالإِسْلامِ
٥- مَـنْ خَصَّنا بِخَيْـرِ مَـنْ قَـدْ أَرْسَلا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقامَاتِ العُلَى
٦- مُحَمَّـدٍ سَـيِّدِ كُـلِّ مُقْتَفَـى العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفى
٧- صَـلَّى عَلَيْـهِ اللهُ مَـا دامَ الحِجـا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعاني لُجَجا
٨- وآلِـهِ وَصَـحْبِه ذَوِي الهُـدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ في الاهْتِدا
٩- وَبَعْـدُ فَـالمَنْطِقُ لِلْجَنَـانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ
١٠- فَيَعْصِمُ الأفكـارَ عَـنْ غَـيِّ الخَطـا وَعَنْ دَقيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
١١- فهَـاكَ مِـنْ أُصُـولِهِ قَواعِـدا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا
١٢- سَمَّيْتُـهُ "بِالسُّلَّمِ المُنَـوْرَقِ" يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ
١٣- وَاللَّـهَ أَرْجُـو أَنْ يَكُـونَ خَالِصَـا لِوَجْهِهِ الكَريمِ لَيْسَ قالِصَا
١٤- وَأَنْ يَكُـونَ نافِعًـا لِلْمُبْتَـدي بِهِ إِلى المُطَوَّلاتِ يَهْتَدي

فصل في جواز الاشتغال به

١٥- وَالخُلْـفُ في جَـوازِ الاشْـتِغالِ بِـهِ عَلـى ثَلاثَـةٍ أَقْـوالِ
١٦- فَـابْنُ الصَّلاحِ وَالنَّـواوي حَرَّمـا وَقـالَ قَـوْمٌ يَنْبَغـي أَنْ يُعْلَمـا

١٧- وَالقَوْلَـةُ المَشْـهُورَةُ الصَّحِيحةْ ... جَـوَازُهُ لِكَامِـلِ القَرِيحَـةْ

١٨- مُمَـارِسِ السُّـنَّةِ وَالكِتَـابِ ... لِيَهْتَـدي بِـهِ إِلَـى الصَّـوابِ

فصل في أنواع العلم الحادث

١٩- إِدْراكُ مُفْـرَدٍ تَصَـوُّراً عُلِـم ... وَدَرْكُ نِسْـبَةٍ بِتَصْـديقٍ وُسِـمْ

٢٠- وَقُـدِّمَ الأَوَّلُ عِنْـدَ الوَضْـعِ ... لأَنَّـهُ مُقَـدَّمٌ بِـالطَّبْعِ

٢١- وَالنَّظَـرِيْ مـا احْتـاجَ لِلتَّـأَمُّلِ ... وَعَكْسُـهُ هُـوَ الضَّـروريُّ الجَلـي

٢٢- وَمـا إِلَـى تَصَـوُّرٍ بِـهِ وُصِـلْ ... يُـدْعى بِقَـوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِـلْ

٢٣- وَمَـا لِتَصْـدِيقٍ بِـهِ تُـوُصِّلا ... بِحُجَّـةٍ يُـعْرَفُ عِنْـدَ العُقَـلا

فصل أنواع الدلالة الوضعية

٢٤- دَلالَـةُ اللَّفْـظِ عَلـى مـا وافَقَـهْ ... يَـدْعُونَها دَلالَـةَ المُطابَقَـةْ

٢٥- وَجُزْئِـهِ تَـضَمُّنًا، وَمـا لَـزِمْ ... فَهْـوَ الْـتِزامٌ إِنْ بِـعَقْلٍ الْتـزَمْ

فصل في مباحث الألفاظ

٢٦- مُسْتَـعْمَلُ الأَلْفاظِ حَيْثُ يـوجَدُ ... إِمَّـا مُـرَكَّـبٌ وَإِمَّـا مُـفْـرَدُ

٢٧- فَـأَوَّلٌ مـا دَلَّ جُـزْؤُهُ عَلـى ... جُزْءِ مَـعْـنـاهُ بِـعَـكْـسِ مـا تـلا

٢٨- وَهْـوَ عَلـى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْـرَدا ... كُـلِّـيٌّ آوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِـدا

٢٩- فَمُفْهِـمُ اشْـتِراكِ الكُـلِّيُّ ... كَـأَسَـدٍ وَعَكْسُـهُ الجُـزْئِيُّ

٣٠- وَأَوَّلاً لِلـذَّاتِ إِنْ فيهـا انْـدَرَجْ ... فَانْسِـبْهُ أَوْ لِعـارِضٍ إِذا خَـرَجْ

٣١- وَالكُلِّـيّاتُ خَمْسَـةٌ دُونَ انْتِقـاصْ ... جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَـرَضٌ نَـوْعٌ وَخـاصْ

٣٢- وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ ... جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

فصل في بيان نسبة الألفاظ إلى المعاني

٣٣- وَنِسْبَةُ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني ... خَمْسَةُ أَقْسامٍ بِلا نُقْصانِ

٣٤- تَواطُؤٌ تَشاكُكٌ تَخالُفُ ... وَالاشْتِراكُ عَكْسُهُ التَّرادُفُ

٣٥- وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ

٣٦- أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا ... وَفي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعا

فصل في بيان الكلّ والكلّيّة والجزء والجزئيّة

٣٧- الكُلُّ حُكْمُنا عَلى المَجْمُوعِ ... كَكُلِّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ

٣٨- وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِما ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِما

٣٩- وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّةْ ... وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

فصل في المعرّفات

٤٠- مُعَرِّفٌ إِلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ ... حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

٤١- فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعا ... وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخاصَّةٍ مَعا

٤٢- وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعا

٤٣- وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخاصَّةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

٤٤- وما بلفظيٍّ لديهم شُهِرا ... تبديل لفظٍ برديفٍ أشهرا

٤٥- وشرطُ كلٍّ أن يُرى مطَّرِدا ... منعكسًا وظاهرًا لا أبعدا

٤٦- ولا مساويًا ولا تجوّزا ... بلا قرينةٍ بها تُحُرِّزا

٤٧- ولا بمـا يـدرى بمحـدودٍ ولا ... مشـتركٍ مـن القرينـة خـلا

٤٨- وعنـدهم مـن جملـة المـردودِ ... أن تُـدخِل الأحكـامَ في الحـدودِ

٤٩- ولا يجـوز في الحـدود ذكـرُ أو ... وجـائز في الرسـم فـادرِ مـا رَوَوا

باب القضايا وأحكامها

٥٠- مـا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِـهِ جَـرى ... بيْنَهُـمُ قَضِيَّـةً وَخَبَـرا

٥١- ثـمَّ القَضَـايا عِنْـدَهُم قِسْـمانِ ... شَرْطِيَّـةٌ حَمْلِيـةٌ وَالثَّانـي

٥٢- كُلِّيَّـةٌ شَخْصِيَّـةٌ وَالأَوَّلُ ... إِمَّـا مُسَـوَّرٌ وَإِمَّـا مُهْمَـلُ

٥٣- وَالسُّـورُ كُلِّيًّـا وَجُزْئِيًّـا يُـرَى ... وَأَرْبَـعٌ أَقْسَـامُهُ حَيْـثُ جَـرى

٥٤- إِمَّـا بِكُـلٍّ أَوْ بِـبَعْضٍ أَوْ بِـلا ... شَـيْءٍ وَلَـيْسَ بَعْـضُ أَوْ شَـبَهٍ جَـلا

٥٥- وَكُـلُّها مُوجَبَـةٌ وَسالبَـةْ ... فَهْـيَ إِذاً إِلَـى الثمـانِ آيبَـةْ

٥٦- وَالأَوَّلُ المَوْضُـوعُ فِـي الحَمْلِيَّـهْ ... وَالآخِـرُ المَحْـمُولُ بِالسَّـوِيَّهْ

٥٧- وَإِن عَلَـى التَّعليـقِ فِيهَـا قَـد حُكِـمْ ... فَإِنَّـهَا شَرطِـيَّةٌ وَتَنْقَـسِمْ

٥٨- أَيْـضًا إِلَـى شَرطِـيَّةٍ مُتَّصِـلَهْ ... وَمِثْـلِهَا شَرطِـيَّةٍ مُنفَصِلَـهْ

٥٩- جُـزآهُمَا مُقَـدَّمٌ وَتَالِـي ... أَمَّـا بَيَـانُ ذَاتِ الِاتِّصَـالِ

٦٠- مَـا أَوجَبَـتْ تَـلازُمَ الجُـزأَينِ ... وَذَاتُ الِانفِصَـالِ دُونَ مَيْـنِ

٦١- مَـا أَوجَبَـت تَنَافُـرًا بَينَهُـمَا ... أَقسَامُـهَا ثَلاثَـةٌ فَلْتُعلَـمَا

٦٢- مَـانِعُ جَمـعٍ أَو خُلُـوٍّ أَو هُمَـا ... وَهْـوَ الحَقِيـقِيُّ الأَخَـصُّ فَاعلَمَـا

٦٣- تَـنَاقُضٌ خُلْـفُ القَضِيَّتَـيْنِ فِـي ... كَـيْفٍ وَصِـدْقِ واحِـدٍ أَمْـرٌ قُـفِيْ

٦٤- فَـإِنْ تَكُـنْ شَخْـصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَـهْ ... فَنَـقْضُها بِالْكَـيْفِ أَنْ تُـبَدِّلَـهْ

٦٥- وَإِنْ تكُـنْ مَحْصُـورَةً بالسُّـورِ | فَانْـقُضْ بِـضِدِّ سُـورِها المَـذْكُورِ

٦٦- فَـإِنْ تَكُـنْ مُوجبَـةً كُلِّيَّـهْ | نَقِيضُـها سَـالِبَةٌ جُزْئِيَّـهْ

٦٧- وَإِنْ تكُـنْ سَـالِبةً كُلِّيَّـهْ | نَـقِيضُها مُوجبَـةٌ جُزْئِيَّـهْ

فصل في العكس المستوي

٦٨- العَكْسُ قَـلْبُ جُـزْأَيِ القَضِيَّهْ | مَـعَ بَـقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

٦٩- وَالكَـمِّ إلاَّ المُوجِـبَ الكُلِّيَّـهْ | فَعَوَّضُـوها المُوجِـبَ الجزْئِيَّهْ

٧٠- وَالعَكْـسُ لازِمٌ لِغَـيْرِ مَا وُجِدْ | بِـهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّـتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

٧١- وَمِثْلُهَـا المُهْمَلَـةُ السَّـلْبِيَّهْ | لِأَنَّهَـا في قُـوَّةِ الجُزْئِيَّـهْ

٧٢- وَالعَكْـسُ في مُـرَتَّـبٍ بِالطَّبْعِ | وَلَـيْسَ في مُـرَتَّـبٍ بِـالوَضْعِ

بابٌ في القياس

٧٣- إِنَّ القِيَـاسَ مِـنْ قَضَايا صُوِّرا | مُسْتَـلْزِمًا بِالـذَّاتِ قَـوْلاً آخَـرا

٧٦- فَـإِنْ تُـرِدْ تَرْكِيـبَهُ فَرَكِّبـا | مُقَـدِّماتِهِ عَلـى مَـا وَجَبَـا

٧٧- وَرَتِّـبِ المُقَـدِّماتِ وَانْـظُرا | صَـحِيحَهَا مِـنْ فَاسِـدٍ مُخْتَبِـرا

٧٨- فَـإِنَّ لازِمَ المُقَـدِّماتِ | بِحَسَـبِ المُقَـدِّماتِ آتِ

٧٩- وَمَـا مِـنَ المُقَـدِّماتِ صُغْرَى | فَيَجِـبُ انْـدِراجُها فِـي الْكُـبْرى

٨٠- وَذاتُ حَـدٍّ أَصْـغَرٍ صُـغْراهُما | وَذاتُ حَـدٍّ أَكْبَـرٍ كُبْراهُمـا

٨١- وَأَصْـغَرٌ فَـذاكَ ذُو انْـدِراجِ | وَوَسَـطٌ يُلْغَـى لَـدَى الإِنْتـاجِ

فصلٌ في الأشكال

٨٢- الشَّـكْلُ عِنْـدَ هـؤُلاءِ النَّـاسِ ... يُطْلَـقُ عَـنْ قَضِيَّـتَيْ قِـيَاسِ

٨٣- مِـنْ غَيْـرِ أَنْ تُعْتَـبَرَ الأَسْـوارُ ... إِذْ ذَاكَ بِالضَّـرْبِ لَـهُ يُشَـارُ

٨٤- وَلِلْمُقَـدِّماتِ أَشْكَـالٌ فَقَـطْ ... أَرْبَـعَةٌ بِحَسَـبِ الحَـدِّ الوَسَـطْ

٨٥- حَمْـلٌ بِصُـغْرَى وَضْـعُهُ بِكُبْـرَى ... يُـدْعَى بِشَـكْلٍ أَوَّلٍ وَيُـدْرَى

٨٦- وَحَمْلُـهُ فِـي الْكُـلِّ ثَانِيـاً عُـرِفْ ... وَوَضْـعُهُ فِـي الْكُـلِّ ثَالِثَـاً أُلِـفْ

٨٧- وَرَابِـعُ الأَشْـكَالِ عَكْـسُ الأَوَّلِ ... وَهْـيَ عَلـى التَّرْتِيـبِ فِـي التَّـكَمُّلِ

٨٨- فَحَيْـثُ عَـنْ هـذا النِّظَامِ يُعْـدَلُ ... فَفَاسِـدُ النِّظَـام أَمَّـا الأَوَّلُ

٨٩- فَشَـرْطُهُ الإِيْجَـابُ فِـي صُـغْرَاهُ ... وَأَنْ تُـرَى كُلِّيَّـةً كُبْـرَاهُ

٩٠- وَالثَّـانِ أَنْ يَخْتَـلِفا فِي الْكَيْـفِ مَعْ ... كُلِّـيَّةِ الْكُبْـرَى لَـهُ شَـرْطٌ وَقَـعْ

٩١- وَالثَّالِـثُ الإِيْجَـابُ فِـي صُـغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُـرَى كُلِّيَّـةً إِحْـدَاهُمَا

٩٢- وَرَابِـعٌ عَـدَمُ جَمْـعِ الخِسَّـتَيْنْ ... إِلاَّ بِصُـورَةٍ فَفِيهـا يَسْـتَبِينْ

٩٣- صُـغْرَاهُمَا مُوجِبَـةٌ جُزْئِيَّـةْ ... كُبْرَاهُمَـا سَـالِبَةٌ كُلِّيَّـةْ

٩٤- فَمُنْتِـجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَـةْ ... كَالثَّـانِ ثُـمَّ ثَالِـثٌ فَسِتَّـةْ

٩٥- وَرَابِـعٌ بِخَمْـسَةٍ قَـد أَنْتَجَـا ... وَغَيْـرُ مَـا ذَكَـرتُهُ لَـن يُنْتِجَـا

٩٦- وَتَتْبَـع النتيجـةُ الأخـسَّ مـنْ ... تلـك المقـدِّمَاتِ هكـذا ركـنْ

٩٧- وهـذه الأشـكال بـالحمليّ ... مختصّـةٌ ولـيس بالشَّـرطيّ

٩٨- والحَـذْفُ في بَعضِ المُقَـدِّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَـةِ لِعِلـمٍ آتِـي

٩٩- وَتنتَهِـي إِلَـى ضَـرُورَةٍ لِمَـا ... مِـن دَورٍ أو تَسَلسُـلٍ قَـد لَزِمَـا

فصل في القياس الاستثنائي

١٠٠- وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنائِي ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلا امْتِراءِ

١٠١- وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ ... أَوْ ضِدِّها بِالفِعْلِ لا بِالقُوَّةِ

١٠٢- فَإِنْ يَكُ الشَّرطِيٌّ ذَا اتِّصالِ ... أَنتجَ وَضعُ ذَاكَ وَضعَ التَّالِي

١٠٣- وَرَفعُ تَالٍ رَفعَ أَوَّلٍ وَلاَ ... يَلزَمُ فِي عَكسِهِمَا لِمَا انجَلَى

١٠٤- وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذا ... يُنْتِجُ رَفعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذا

١٠٥- وَذَاكَ فِيْ الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

١٠٦- رَفعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعَ رَفعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

فصل في لواحق القياس

١٠٧- وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

١٠٨- فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ مُقَدِّمَةْ

١٠٩- يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى ... نَتِيْجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

١١٠- مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى ... يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَهَا.. كُلٌّ سَوَا

١١١- وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

١١٢- وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ المَنْطِقِيْ ... وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

١١٣- وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ

١١٤- وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ ... قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

فصل في أقسام الحجة

١١٥- وَحُجَّـةٌ نَقْلِيَّـةٌ عَقْلِيَّـهْ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّـهْ

١١٦- خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

١١٧- أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ

١١٨- مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

١١٩- وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِيْنِيَّاتِ

١٢٠- وَفِي دَلالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيْجَةِ خِلافٌ آتِ

١٢١- عَقْلِيٌّ، أَوْ عَادِيٌّ، أَوْ تولُّدُ أَوْ وَاجِبٌ. وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

خاتمة

١٢٢- وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا   فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ. فَالْمُبْتَدَا

١٢٣- فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ اَوْ كَجَعْلِ ذَا   تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

١٢٤- وَفِيْ الْمَعَانِيْ لالْتِبَاسِ الْكَاذِبَةْ   بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةْ

١٢٥- كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ   أَوْ لازِمٍ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ

١٢٦- وَالْحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ   وَجَعْلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيْ

١٢٧- وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ   وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

١٢٨- هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ   مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

١٢٩- قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ   مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

١٣٠- نَظَمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيْلُ الْمُفْتَقِرْ   لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيْمِ الْمُقْتَدِرْ

١٣١- الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمنِ   الْمُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ

١٣٢- مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ   وَتَكْشِفُ الْغِطَا عَنِ الْقُلُوبِ

١٣٣- وَأَنْ يُثِيْبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَىْ   فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا

١٣٤- وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا   وَكُنْ لإِصْلاحِ الْفَسَادِ نَاصِحَا

١٣٥- وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ   وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ

١٣٦- إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا   لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا

١٣٧- وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ   الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ

١٣٨- وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَةْ   مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةْ

١٣٩- لا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ الْقُرُونِ   ذِيْ الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

١٤٠- وَكَـــانَ فِـــيْ أَوَائِـــلِ المُحَـــرَّمِ   تَأْلِيـــفُ هَـــذا الرَّجَـــزِ المُنَظَّـــمِ

١٤١- مِـــنْ سَنَـــةِ إِحْـــدَى وَأَرْبَعِيْنَـــا   مِـــنْ بَعْـــدِ تِسْـــعَةٍ مِـــنَ المَئِيْنَـــا

١٤٢- ثُـــمَّ الصَّـــلاةُ وَالسَّـــلامُ سَـــرْمَدَا   عَلَـــى رَسُـــولِ اللهِ خَيْـــرِ مَـــنْ هَـــدَى

١٤٣- وَآلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ الثِّـــقَاتِ   السَّـــالِكِيْنَ سُـــبُلَ النَّجَـــاةِ

١٤٤- مَـــا قَطَعَـــتْ شَـــمْسُ النَّهَـــارِ أَبرُجَـــا   وَطَلَـــعَ البَـــدرُ المُنِيـــرُ فِي الـــدُّجَى

(٣)

مئة قاعدة منطقية

وتذليلاً وترسيخًا لمسائل المنطق أذكر لك هاهنا مئة قاعدة بعضها خارج عن ما مر بك في النظم[1].

١. المنطق تصورات، وتصديقات.

٢. الفكر: ترتيب معلوم للوصول إلى نتيجة.

٣. العموم والخصوص من وجه: أن ينطبق كل من اللفظين على بعض أفراد الآخر، ثم ينفرد كل منهما بوجه، نحو: (إنسان، وطويل).

٤. العموم والخصوص المطلق: أن يشتمل أحد اللفظين على ما اشتمل عليه الآخر، دون العكس، نحو (جسم، وحيوان).

٥. المتباينان: المختلفان معنى ومرادًا، نحو (حجر، وشجر).

٦. المتناقضان: لا يجتمعان ولا يرتفعان، كالوجود والعدم.

٧. الثالث المرفوع: امتناع وجود ثالث بين متناقضين[2].

٨. المتضادان: لا يجتمعان، ويمكن ارتفاعهما (انعدامهما) كالأبيض والأسود.

٩. ما يتوصل به إلى التصور: قول شارح.

١٠. ما يتوصل به إلى التصديق: حجة.

---

(١) هذه القواعد بعضها منقول، وبعضها صغتُه.

(٢) تقول: فلان إما أن يكون حيًّا أو ميتًا، ولا ثالث بينهما.

١١. يسأل عن الماهية بـ (ما هو؟) وعن الشخص بـ (من هو؟).

١٢. يسأل عن المقدار بـ (كم؟) وعن الكيفية بـ (كيف؟).

١٣. يسأل عن المكان بـ (أين؟) وعن الزمان بـ (متى؟).

١٤. يسأل عن الوجود بـ (هل؟) وعن تحديد الشيء بـ (أيّ؟).

١٥. يسأل عن العلّة والسبب بـ (لأي شيء؟ ونحوها).

١٦. أسس هذه الأسئلة (ما) و (هل) و (لِمَ)[١].

١٧. الموضوع: هو المحكوم عليه.

١٨. المحمول: هو المحكوم به.

١٩. التصور: حصول صورة الشيء في الذهن.

٢٠. التصديق: تصوّر معه حُكم.

٢١. كل من التصور والتصديق يكون ضروريًّا، ونظريًّا.

٢٢. النظري: ما احتاج إلى تأمل، والضروري عكسه.

٢٣. دلالة اللفظ على المعنى دلالةً تامَّةً دلالةُ مطابقة.

٢٤. دلالات اللفظ وضعًا ثلاث (مطابقة، وتضمن، والتزام).

---

(١) قال بعضهم:

أسُّ المطالـــــبِ ثلاثـــــةٌ عِلـــمْ ... مطلبُ (ما) مطلبُ (هل) مطلبُ (لِمْ)

٢٥. دلالته على بعضه تضمن.

٢٦. دلالته على أمر لازم دلالة التزام.

٢٧. اللفظ المستعمل إما مركب، وإما مفرد.

٢٨. المركب: ما دلّ جزؤه على جزء معناه، نحو: كتاب زيد.

٢٩. المفرد: ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، كزيد.

٣٠. المفرد كليٌّ، أو جزئيٌّ.

٣١. الكليّ: ما لا يمنع تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه.

٣٢. الجزئي: عكسه.

٣٣. الكليّات الخمس (الجنس، الفصل، النوع، والخاصة، والعرض العام).

٣٤. الجنس ثلاثة (قريب، أو بعيد، أو وسط).

٣٥. نسبة اللفظ إلى المعنى تكون بالتواطؤ، أو التشكيك، أو الترادف، أو الاشتراك، أو التباين.

٣٦. الكل: حكم على المجموع.

٣٧. الكلية: الحكم على الجميع.

٣٨. الجزئية: الحكم لبعض دون بعض.

٣٩. الجزء: ما تألف منه ومن غيره الكل.

٤٠. المتواطئ: الاسم الدالّ على أفراد مستوين في الذهن والخارج.

٤١. المشكِّك: الاسم الدال على تفاوت في أفراده.

٤٢. الجنس: ما يطلق على كثير مختلفين في الحقائق، في جواب: ما هو؟

٤٣. النوع: يطلق على كثير متفقين بالحقائق، في جواب: ما هو؟

٤٤. الفصل: ما يكون جوابًا لـ: أي شيء هو في جوهره؟

٤٥. الخاصة: كالضاحك، بالنسبة للإنسان.

٤٦. العرض العام: كالماشي بالنسبة للإنسان.

٤٧. المعرِّفُ: حقيقي، ورسمي، ولفظي.

٤٨. الحقيقي: تام، وناقص، وكذلك الرسمي، واللفظي: تبديل لفظ بلفظ.

٤٩. إدخال الأحكام في الحدود (التعريفات)، مما هو مردود.

٥٠. لا يجوز في الحدّ ذكر "أو"، ويجوز في الرسم.

٥١. القضية أو الخبر: ما احتمل الصدق والكذب.

٥٢. القضايا شرطية أو حملية.

٥٣. القضية بقسميها إما أن تكون شخصية، أو كلية، أو جزئية، أو مهملة.

٥٤. كل واحدة من الأربع السابقة تكون موجبة أو سالبة.

٥٥. الموضوع: المحكوم عليه.

٥٦. المحمول: المحكوم به.

٥٧. المقدم: الجزء الأول في الشرطية.

٥٨. التالي: الجزء الثاني.

٥٩. القضية الشرطية متصلة أو منفصلة.

٦٠. التناقض: اختلاف القضيتين في الصدق والكيف.

٦١. لا يتحقق التناقض إلا باتحاد الموضوع والمحمول، والزمان والمكان، والإضافة، والقوة، والفعل، والكل والجزء.

٦٢. العكس: قلبُ جزئي القضية مع بقاء الصدق والكيف بحالهما.

٦٣. السالبة الكلية تنعكس صادقة مثلها.

٦٤. الموجبة الكلية تنعكس صادقة جزئية.

٦٥. الموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها.

٦٦. الموجبة المهملة كالجزئية الموجبة.

٦٧. العكس لازم إلا فيما اجتمع فيه الخستان (السلب والجزئية).

٦٨. مقاصد التصديقات كامنة في القياس وما يلحق به.

٦٩. القياس[١]، اقتراني، أو استثنائي.

٧٠. يركب القياس من مقدمتين صغرى وكبرى.

٧١. إذا اجتمعت قضيتان واتحد الحد الأوسط فيهما ولزمت منه نتيجة سمي شكلاً.

---

(١) إذا أطلق القياس فالمراد به: قياس الشمول.

٧٢. الأشكال أربعة، وهي خاصة بالقياس الحملي.

٧٣. إنتاج الأشكال لا يحصر إلا بشروط الإنتاج.

٧٤. يجوز حذف إحدى المقدمتين لقرينة.

٧٥. لابد من ضرورة تنتهي إليها المقدمات.

٧٦. القياس الاستثنائي: أن تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل.

٧٧. سمي الاستثنائيُّ بذلك؛ لأن فيه أداة استثناء، مثل: "إلا" و "لكن".

٧٨. القياس الاقتراني: ما لم تكن النتيجة أو نقيضها مذكورين بالفعل.

٧٩. القضية الصغرى: هي التي فيها الأصغر، والكبرى فيها الأكبر.

٨٠. الحد الأوسط: ما يكون مكررًا بين الصغرى والكبرى.

٨١. من القياس الاستثنائي: الشرطية المتصلة اللزومية، والمنفصلة الحقيقية.

٨٢. القياس المركب من الشرطيات المنفصلة، يركّب من مانعة جمع، أو خلو، أو هما معا.

٨٣. القياس المؤلف من قضيتين هو قياسٌ بسيطٌ، وما زاد فهو مركب.

٨٤. هذا القياس، منه متصل النتائج، ومنه مفصولها.

٨٥. الاستدلال بالكلي على الجزئي هو قياس الشمول، وهو القياس المنطقي.

٨٦. الاستدلال بالجزئي على الكلي هو قياس الاستقراء.

٨٧. الاستدلال بالجزئي على الجزئي قياس تمثيل.

٨٨. قياس الاستقراء والتمثيل، لا يفيدان القطع لدى المنطقيين، وإنما يفيده قياس الشمول.

٨٩. الشَّكْل: الْهَيْئَة الْحَاصِلَة من كَيْفيَّة وضع الْحَد الْأَوْسَط عِنْد الحدين الآخرين.

٩٠. الشَّكْل الأولُ: مَا كَانَ الْأَوْسَط مَحْمُولا فِي الصُّغْرَى، مَوْضُوعا فِي الْكُبْرَى.

٩١. الشَّكْل الثَّانِي: مَا كَانَ الْحَد الْأَوْسَط مَحْمُولا فيهمَا.

٩٢. الشَّكْلُ الثَّالثُ: مَا كَانَ الْأَوْسَط مَوْضُوعا فِي الصُّغْرَى والكبرى.

٩٣. الشكلُ الرابعُ: مَا كَانَ الْأَوْسَط مَوْضُوعا فِي الصُّغْرَى مَحْمُولا فِي الْكُبْرَى.

٩٤. الحجة نقلية أو عقلية.

٩٥. أقسام الحجة العقلية: خَطابة، شعر، جدل، سفسطة، والبرهان، وهو أجلّها.

٩٦. يؤلف البرهان من مقدمات يقينية (بدهيات، أو مشاهدات، أو مجربات، أو متواترات، أو حدسيات، أو محسوسات).

٩٧. النتيجة لازمة للنظر، قيل: عقلا، وقيل: تولُّدًا، وقيل: عادةً، وقيل: وجوبًا.

٩٨. الخطأ في البرهان يكون من جهة مادة القياس، أو صورته.

٩٩. الخطأ في مادة القياس، إما من جهة اللفظ، أو المعنى، أو جعل النتيجة إحدى المقدمتين.. إلخ.

١٠٠. الإنسان منطقي بالطبع.

وبعدُ:

فهذه -أيها الدارس- مقدّمات فيها لمحة دالّة، تدخلُ بها أبوابَ هذا النظم؛ فتجد مسائله أزهارًا ضاحكة مفترَّة بلواقح تصوّرك، وترى هذه السطور الموجزات قد قدّمت إليك صدورها مقبلةً، فإذا صادفك منها ما لم يخضع لثاقب فهمك، فعد إليها بمزاج آخر، فإن لمسائل العلم تمنّعًا يشبه تمنّع ذوات الدَّلّ، وسيكون العَودُ ساعتئذ أحمدَ، وستراها تتهادى إليك كاشفة الحجاب، باسمة المحيّا(١).

---

(١) لا أرى أن تقف عند هذه القواعد طويلًا، ويكفي أن تقرأها مرّة أو مرّتين، فإذا فرغت من دراسة الكتاب كله فانظر فيها طويلًا حتى تتقنها.

(٤)

المقولات العشر

المقولات العشر

قال أبو محمد: هذا تذييل رسمت فيه الكلام عن المقولات العشر.

المقولات العشر هي الأجناس، وقد علمت أن الأجناس منها قريب وبعيد، والمقولات العشر من الأجناس البعيدة.

وهي: **(الجوهر، والكم، والكيف، والإضافة، والأين، والمتى، والوضع، والـمِلك، والفعل، والانفعال)**.

ويجمعها البيتان التاليان:

زيدُ، الطويلُ، الأسودُ، ابنُ مالكِ   في بيتهِ، بالأمسِ، كان متّكي
بيده غصنٌ، لَوَاه، فالتَوى   فهذه عشرُ مقولاتٍ سَوَا

فكل شيءٍ جعلته موضوعًا فلابدّ من أن يحمل عليه بواحد من هذه العشرة.

فمثال الجوهر[1] في البيتين (زيد). ومثال الكمّ (الطويل) وكذلك العَرَضُ، والعدد والزمان. ومثال الكيف (الأسود) وهكذا سائر الألوان، والأصوات والخشونة والملاسة، والرطوبة واليبوسة. ومثال الإضافة (ابن مالك) وهكذا كل أبوّة وبنوّة، وأخوّة، والمشيخة والتلمذَة. ومثال الأين (في بيته). ومثال المتى (بالأمس). ومثال الوضع (متكي). ومثال المِلك (بيده غصن). ومثال الفِعل (لواه). ومثال الانفعال (التوى)، ونحو: وعظتُ أبا اليقظان فاتّعظ، وسبّح بحمد الله واستغفر.

---

(١) الجوهر يكون متعدّدًا، ويكون فردًا، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، وما فوقه فهو متعدّد.

فهرس الموضوعات